مبدأ التفاوض على الأسعار المعلنة

د. محمد يوسف علوان ★

ارتفاع الاسعار المتحققة للنفط :

شهد عاما ١٩٧٢ و ١٩٧٣ ارتفاعا في الاسعار المتحققة (الفعلية) للنفط في الاسواق العالمية . وذلك على الرغم من أن الاسعار المعلنة كانت تزيد عن الاسعار المتحققة بنسبة ٢٠ — ٢٥٪ في الستينات، بل وبعد توقيع اتفاق طهران. ومن المعروف أن من حق الشركات أن تزيد الاسعار الحقيقية تلقائيا وذلك بموجب البند المدرج في عقود العملاء والذي يجيز رفع الاسعار نتيجة لاي تغييرات في الترتيبات المالية المنصوص عليها في الاتفاقيات المعقودة مع الدول المنتجة . كما تبين ان الشركات قد ابخست كليا اسعار اعادة الشراء لنفط المشاركة لانها اقل من اسعار السوق بكثير . وبالتالي فان تجربة الاسعار الثابتة كما حددت في اتفاقيات طهران وطرابلس قد اخفقت اذ كان لا بد أن يكون هناك بعض المرونة في الاستجابة لقوى السوق . ويرجع الارتفاع في الاسعار المتحققة للنفط الى عدة عوامل اهمها : سلسلة التأميمات التي حدثت في الجزائر في شباط (فبراير) ١٩٧١ حيث تم تأميم ٥١٪ من مصالح شركات البترول الفرنسية ، وفي العراق اقدمت الحكومة على تأميم عمليات شركة نفط العراق في أول حزيران (يونيو) ١٩٧٢ . وفي ٧ تشرين أول (اكتوبر) تم تأميم الشركتين الامريكيتين (ستاندرد اويل نيوجرسي (اوكسن) وموبيل اويل كوربوريشن في شركة نفط البصرة وكذلك تأميم حصة شركة النفط الملكية الهولندية ، كما ان اتفاقيات المشاركة التي جعلت للدولة الحق في امتلاك جزء من الانتاج قد اسهمت بدورها في زيادة الاسعار المتحققة للنفط .

ونظرا لهذه الزيادات في الاسعار المتحققة للنفط ، فان الدول المصدرة للنفط قد سعت الى زيادة الاسعار المعلنة . ولهذا قررت ان تقوم الدول الاعضاء المعنية بالتفاوض فرادى أو جماعات ، مع شركات البترول ، وذلك بهدف تعديل اتفاقيات طهران وطرابلس ولاجوس على ضوء الاحوال السائدة والاتجاهات

★ مدرس بكلية الاقتصاد والادارة بالجامعة الاردنية . حصل على دبلوم معهد الدراسات الدولية من معهد الدراسات الدولية في باريس سنة ١٩٧٠ — وحصل على درجة الدكتوراه في الحقوق من نفس الجامعة سنة ١٩٧٠ . عمل مدرسا في كلية الحقوق بجامعة الجزائر في سنتي ١٩٧١ ، ١٩٧٢ .

المنتظرة في اسواق البترول والمنتجات البترولية ، والاتجاهات الحالية والمنتظرة للتضخم العالمي . ولكن هذه المفاوضات قد تعثرت الامر الذي دفع المنظمة لاول مرة الى تقرير الغاء مبدأ التفاوض مع الشركات حول الاسعار .

الغـــاء مبدأ التفاوض حول الاسعار (الوضع الحالي)

قررت الاوبك العربية وعلى وجه التحديد في ١٦/١٠/١٩٧٣ اثناء حرب اكتوبر المجيدة استخدام البترول في المعركة وبالتالي تخفيض الانتاج بنسبة ٥٪ شهريا عن مستوياته في ايلول الى أن يتم انسحاب القوات الاسرائيلية ، او الى ان يتوقف انتاج النفط العربي كليا في غضون ٢٠ شهرا .

كما قررت الدول الست الخليجية في الكويت رفع عائدات الحكومات بنسبه ٧٠٪ عن مستوياتها في تشرين الاول ١٩٧٣ واتباع معادلة ثابتة بين السعر المعلن وسعر السوق بحيث يكون السعر المعلن مساويا لنسبة ١٤٠٪ من سعر السوق وبحيث يتم تعديل السعر المعلن كلما تغير سعر السوق بمعدل نقطة مئويـــة واحـــدة (١) .

وقد توصلت الحكومات الى السعر المتحقق الذي رفعته بنسبة ١٧٪ على ضوء السعر الذي باعت بموجبه زيت المشاركة في الاشهر الاخيرة (٣ر٦٥ دولار برميل) ، وبموجب هذا القرار فقد اصبحت الاسعار المعلنة الجديدة للخـــام السعودي الخفيف (٣٤ درجة) ١١٩ر٥ دولار في ١٦ تشرين أول ١٩٧٣ بعد ان كان ٣ر٠١١ دولار في أول تشرين أول ١٩٧٣ . وارتفع عائد الحكومة تبعا لذلك من ١ر٧٧٠ دولار الى ٣ر٠٤٨ دولار خلال نفس الفترة . اما الخـــام العراقي تصدير البصرة ذي ال ٣٥ درجة فاصبح ٥ر٠٦١ دولار بعد ان كان ٢ر٩٧٧. وبذا فقد زاد عائد الحكومة فيه من ١ر٧٣٩ دولار الى ٣ر٠٠٢ دولار . اما الخـــام الايراني الخفيف ذي ال ٣٤ درجة فقد اصبح سعره ٥ر٠٩١ دولار بعد ان كان ٢ر٩٩٥ دولار . وزاد عائد الحكومـــة فيـــه من ١ر٧٣٩ دولار الى ٣ر٠٠٢ دولار (٢) .

ورغم أن الشركات قد اعترضت على مقررات أوبك بشأن الاسعار باديء الامر (٣) . الا ان اكبر شركتين عالميتين للنفط ــ اكسون وشل ــ قد تخلتا عن دورهما كسباقتين في تسعير النفط ، وآثرتا اتباع الاسعار التي فرضتها دول الخليج الست (٤) .

ونتيجة لتخفيض الانتاج (٥) فقد ارتفعت اسعار النفط المتحققة الـــى مستويات مذهلة ولهذا فقد قررت دول الخليج الست في اجتماعها في طهران في ٢٢ ، ٢٣ ، كانون أول (ديسمبر) ١٩٧٣ صرف النظر عن اساس التسعير الذي تقرر في ١٦ اكتوبر ١٩٧٣ ، وتحديد ما تأخذه الحكومات من كل برميل بمبلغ ٧ دولارات على اساس النفط القياسي وهو النفط السعودي الخفيف

الذي كثافته ٣٤ درجة . وتبعا لذلك أصبح السعر المعلن لهذا النوع من الخام ١١ر٦٥١ دولار للبرميل (٦) . وتقرر أن يسري مفعول هـــذا السعر المعلن اعتبارا من مطلع كانون ثاني (يناير) ١٩٧٤ وقد اتخذت الاوبك هذا القرار على الرغم من أن استنتاجات اللجنة الاقتصادية للمنظمة كانت تفيد بأن الاسعار التي حققتها بعض البلدان الاعضاء من المبيعات المباشرة تربو على ١٧ دولار للبرميل . وواضح أن سعر السوق الذي اعتمد لحساب السعر المعلن هـــو ٨ر٣٣٢ دولار للبرميل على أساس المعادلة ١٤٠ الى ١٠٠ .

كما اعلنت ليبيا عن رفع السعر المعلن للخام الى ١٨ر٧٦٨ دولار للبرميل على الرغم من أن السعر الحقيقي للنفط الليبي في الاسواق العالمية كان يتـــراوح بين ٢٠ و٢٥ دولار للبرميل وارتفع سعر النفط الفنزويلي من ٧ر٧٤ الـــى ١٤ر٠٨ دولار للبرميل (٧) .

وقرر المؤتمر الاستثنائي السابع والثلاثون للاوبك الذي عقد في جنيف في الفترة بين ٧ ــ ٩ كانون ثاني (يناير) ١٩٧٤ ، تجميد الاسعار على مستواها طوال الفصل الاول من السنة . كما رفض المؤتمر اقتراحا من السعوديـــة بتخفيض الاسعار ، وقرر المؤتمر كذلك التخلي عن العمل بنظام تحديد السعر المعلن للنفط الخام بنسبة ١٤٠٪ من سعر السوق . والواقع أن هذا التخلي يعتبر بمثابة اقرار بأنه لا يمكن احتساب سعر السوق بطريقة معقولة على ضوء آثار حرب اكتوبر والتخفيضات العربية وضغوط الطلب التي لا مثيل لها في السابق (٨) .

وقرر المؤتمر الاستثنائي الثامن والثلاثون للاوبك ، الذي اجتمع في فينا في الفترة ما بين ١٦ الى ١٧ آذار (مارس) ١٩٧٤ ، تجميد الاسعار المعلنـــة لخامات الخليج في الفصل الذي يبدأ في أول نيسان (ابريل) ١٩٧٤ ، ومعنـــى ذلك بقاء سعر النفط السعودي الخفيف ٣٤ درجة) المتخذ كقياس ١١ر٦٥١ دولار للبرميل .

اما عن اسعار اعادة الشراء فكانت ٩٣٪ من السعر المعلن . وقـــررت الاوبك في اجتماعها في كيتو في الاكوادور في الفترة ما بين ١٥ ــ ١٧ حزيران (يونيو) ١٩٧٤ تجميد الاسعار للفصل الثالث من عام ١٩٧٤ (٩) . ولكنهـــا في المقابل قررت رفع عائد الحكومات نقطتين مئويتين ابتداء مـــن أول تموز (يوليو) وذلك اما برفع ضريبة الريع واما بزيادة ضريبة الدخل . وتطبيـــق قرار الاوبك في دول الخليج يعني أن يصبح مقدار الريع ٥ر١٤٪ من السعر المعلن.وقد امتنعت السعودية عن المشاركة فيقرار رفععائدات الحكومات(١٠).

وفي ١٣ أيلول (سبتمبر) من نفس العام قرر المؤتمر الاستثنائي الواحد والاربعين للاوبك تجميد الاسعار السارية الى نهاية عام ١٩٧٤ ، ولكنه قرر زيادة سعر بترول الامتياز (٤٠٪ من الانتاج) بنسبة ٥ر٣٪ ، اي بزيادة ٣٣ سنتا للبرميل . وتمثل نسبة الزيادة هذه للربع الاخير من السنة نفس نسبة الارتفاع السنوي للتضخم في الدول الصناعية لعام ١٩٧٤ بكامله والتي قدرتها اللجنة الاقتصادية للاوبك بنسبة ١٤٪ (١١) .

وفي ضوء هذا القرار فقد أصبح الوضع كالتالي :

(أ) نفط الامتياز (اي حصة الشركات من الانتاج والتي تشكل ٤٠٪ من الانتاج بسبب اتفاقيات المشاركة) .

السعر المعلن للبرميل الواحد من نفط الامتياز = ٦٥ر١١ دولار

تكلفة الانتاج للخام السعودي المتخذ كقياس = ١٠ر٠ دولار

الاتاوة = ٥ر١٤٪ من السعر المعلن منذ مؤتمر كيتو اي ٦٩ر١ دولار

الدخل الاجمالي = السعر المعلن — (تكلفة الانتاج + الاتاوة)

او السعر الاسترشادي للضريبة = ٨٤ر٩ دولار

$$= \frac{٥٥ \times ٨٤ر٩}{١٠٠}$$

عائد الحكومة من الضريبة = حوالي ٤١ر٥ دولار

وهذا الرقم الاخير هو الذي زاد بموجب القرار الاخير ٣٣ سنتا فأصبح عائد الحكومة ٧٤ر٥ دولار . فاذا اضيف الى هذا المبلغ الاتاوة التي تساوي ٦٩ر١ دولار فان معنى ذلك أن عائد الحكومة من نفط الامتياز قد أصبح ٤٣ر٧ دولار في البرميل بعد أن كان ١٠ر٧ دولار فقط .

(ب) نفط المشاركة (اي حصة الدول من الانتاج) والتي تشكل ٦٠٪ منه ويباع هذا النفط بصفة عامة الى الشركات على أساس ٩٣٪ من السعر المعلن ومعنى ذلك أن سعر المشاركة للخام السعودي المتخذ كقياس = ٨٣ر١٠ دولار للبرميل تقريبا .

وتستطيع الدول المنتجة بيع نفط المشاركة أو جزء منه الى الشركات الوطنية التابعة للدول المستهلكة . ولكن الجزء الذي تسوقه شركات النفط الوطنية بسعر السوق وبمعزل عن الشركات الكبرى ، لا يمثل سوى الجزء الاقل من النفط الداخل في التجارة الدولية . وواضح انه على حين أن عائد الحكومة من ٦٠٪ من الانتاج (نفط المشاركة) يصل الى ٨٣ر١٠ دولار للبرميل الواجد ، فان عائدها من ال ٤٠٪ الباقية من الانتاج (نفط الامتياز) لا

يزيد عن ٧ر٤٣ دولار فقط . والواقع أن ازدواجية اسعار النفط تعمل لصالح الشركات الكبرى . ذلك لان سعر نفط الامتياز يقل بكثير عن سعر السوق . وهذا يعني أن الشركات الكبرى تدفع كمعدل عام عن جميع النفط الذي تأخذه مبلغا هو في الحقيقة اقل من سعر السوق بنسبة مهمة .

كما أن الفجوة بين سعر النفط الحر وبين معدل السعر الذي تدفعه الشركات الكبرى الى الاقطار المصدرة للنفط تترك للشركات ربحا يجعلها قادرة على اعادة بيع النفط بأسعار تقل كثيرا عن الاسعار التي تطلبها شركات النفط الوطنية . وبذلك تستطيع تخفيض الاسعار المتحققة ، الامر الذي يجعلها في مركز تنافسي قوي بالقياس الى شركات النفط الوطنية . وبالتالي فان على الشركات الوطنية اذا أرادت أن تلعب دورها الطليعي في السوق أن تزيد معدل كلفة النفط الذي تأخذه الشركات الكبرى ويتطلب ذلك زيادة الضريبة التي تدفعها الشركات الكبرى عن النفط الذي تأخذه بشروط الامتياز الى الحد الذي تختفي معه أرباحها الفاحشة مما يعيد لشركات النفط الوطنية مركزها التنافسي القوي .

ومعنى ذلك أن قرار الاوبك السابق يشكل خطوة مهمة في اتجاه تقليص الفجوة بين الاسعار ولكنه لا يقضي على تلك الفجوة الامر الذي يبقي الشركات الكبرى في وضع تنافسي قوي ولو بدرجة أقل من السابق . ولذا فان الحل الامثل يكمن في سد الفجوة بصورة كاملة بين السعر المتحقق في السوق وبين معدل كلفة النفط الذي تدفعه الشركات الكبرى للاقطار المصدرة للنفط من جهة اخرى (١٢) .

ولحسن الحظ فان المؤتمر الثاني والاربعين للاوبك الذي عقد في فينا في ١٢ ــ ١٣ كانون أول (ديسمبر) ١٩٧٤ فضلا عن تجميده للاسعار لمدة تسعة شهور قد الغى نظام السعرين السابق وقرر توحيد سعر النفط المتاح للشركات (حصة الشركات (٤٠٪) + ما تشتريه من حصة الحكومات) . وبمقتضى هذا القرار فان متوسط عائد الحكومات من البرميل الواحد ، على أساس النفط القياسي أصبح ١٢ر١٠ دولار .

آثار القرارات الاخيرة

(١) آثار هذه القرارات على الدول المصدرة للنفط (العوائد والفوائض)

كثرت التقديرات للعوائد النفطية التي ستجنيها الدول المصدرة للنفط بفعل المستويات الحالية للاسعار والضرائب .

فقد قدر والتر ليفي مثلا عائدات تسع دول مصدرة للنفط بتسعة وسبعين مليار دولار على النحو التالي (١٣) :

التقدير بمليارات الدولارات

البلد	١٩٧٢	١٩٧٤
السعودية	٣ر١	١٩
الكويت	٧ر١	٧ر٨
العراق	٥ر٠	٥ر٨
ابو ظبي	٥ر٠	٣ر١
ايران	٥ر٢	١٦
ليبيـــا	٦ر١	٦ر٥
نيجيريـــا	٢ر١	٦ر٨
فنزويلا	٢	١٠
اندونيسيا	١	٤
المجمـــوع	١٤ر١	٧٩

وذهبت احصائية اخرى الى ان الزيادات في اسعار النفط ترفع عائدات دول الخليج الست (السعودية ، ايران ، الكويت ، العراق ، ابو ظبي ، قطر) الى ٦٠ مليار دولار عام ١٩٧٤ مقابل ١٦ مليار دولار عام ١٩٧٣ (١٤)

وزعمت احصائية اخرى ان عائدات الدول الرئيسية المصدرة للنفـــط وصادرات النفط (بمليارات الدولارات الامريكية) كما يلي (١٥) :

الجهة	السنة		تقديرات		التقديرات المحتملة
	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥
الشرق الاوسط	٧ر٥	٩ر١	١٣ر٨	٥٢ر٧	٥١ر٠
ايران	٨ر١	٢ر٤	٣ر٨	١٧ر٠	١٥ر٥
العراق	٨ر٠	٦ر٠	٣ر١	٤ر٩	٤ر٨
الكويت	٤ر١	١ر٦	٨ر١	٦ر٦	٦ر٦
السعودية	٢ر٢	٣ر١	٤ر٨	١٧ر٢	١٧ر١
لدان اخرى	٢ر١	١ر٤	٢ر١	٧ر٠	٧ر٠
افريقيا	٣ر١	٣ر٥	٥ر٥	١٧ر٥	١٧ر٦
الجزائر	٤ر٠	٧ر٠	١ر٠	٢ر٤	٢ر٢
يبيا	٨ر١	١ر٦	٢ر٣	٧ر٠	٧ر٢
يجيريا	٩ر٠	٢ر١	٢ر٢	٨ر١	٨ر٢
اندونيسيا	٤ر٠	٦ر٠	١ر١	٣ر٥	٣ر٦
نزويلا	٧ر١	٢ر٠	٣ر٨	٩ر٦	٨ر٤
المجمـــوع	٧ر١٢	١٥ر٢	٢٤ر٢	٨٣ر٢	٨٠ر٦

بل ان احد مصادر البنك الدولي قدر ان خمسا من دول الخليج ستمتلك عام ١٩٨٠،ما يناهز ٢٨٠ مليار دولار من اجمالي الاحتياطي العالمي للعملات الذي قد لا يتجاوز آنئذ مستوى ٤٠٠ مليار دولار ، وذلك بعد أن تنفق كل ما بامكانها أن تنفقه على تنميتها الداخلية وعلى رفع مستوى الخدمات الاجتماعية لمواطنيها (١٦) . وفي تقدير آخر فان دخل الدول المنتجة للنفط في الشرق الاوسط قد ارتفع من ٤ مليار دولار عام ١٩٧٠ الى ٩ مليار دولار عام ١٩٧٢ والى انه سيصبح ٦٠ مليار دولار عام ١٩٧٤ . أما جميع الدول الاعضاء في اوبك فان دخلها قد ارتفع من ١٥ مليار دولار عام ١٩٧٢ الى ١٠٠ مليار عام ١٩٧٤ وان الفائض عن حاجتها سيصبح في عام ١٩٧٤ ٦٠ مليار دولار (١٧) .

وذهب تقدير آخر اعده خبراء النفط في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OCDE (١٨) الى ان الفوائض لدى دول منظمة الاوبك ستصل الى ٧٩ مليار دولار عام ١٩٧٤ في حين انها ستصبح ٥٥٣ مليار دولار عام ١٩٨٠ اذا هبطت الاسعار الى ٧ر٢٠ دولار للبرميل ، أما اذا استمرت الاسعار في مستواها العالي فيقدر للفوائض أن ترتفع الى ٧٤١ مليار دولار في نهاية هذا العقد .

واوضحت الاحصائيات الاخيرة لصندوق النقد الدولي ان فائض الاموال لمنظمة الدول المصدرة للبترول عام ١٩٧٤ بلغ ٧٨ مليار دولار . في حين ان عجز الدول الاعضاء في صندوق النقد الدولي من غير دول الاوبك تقدر بحوالي ٥٠ مليار دولار .

وتقدر دراسة جديدة لمؤسسة مورجان للتأمين عن اسواق المال العالمية أن فائض اموال دول الاوبك عام ١٩٧٥ سينخفض الى ٤٥ مليار دولار فقط .

وتقول الدراسة التي نشرتها صحيفة «التايمز» البريطانية أن اسباب الانخفاض ترجع الى انخفاض استيراد البترول من ناحية والى المعدلات الكبيرة لاستيراد البضائع للدول المنتجة للبترول من ناحية أخرى (١٩) .

والواقع ان هذه التقديرات كانت مضخمة ، فقد قدر البنك الدولي خلال عام ١٩٧٤ ان الفوائض المالية لدول الاوبك ستناهز ٦٥٠ مليار دولار عام ١٩٨٠ ، وحتى الى ١٢٥٠ مليار دولار عام ١٩٨٥ ، أما الان فتشير التقديرات الغربية الى ان هذه الفوائض لن تتجاوز ٢٠٠ مليار دولار عام ١٩٨٠ وانها قد تزول تماما عام ١٩٨٥ . كما تشير التقديرات نفسها الى ان بعض دول الاوبك قد تعاني عجزا في موازين مدفوعاتها خلال السنوات القليلة الماضية (٢٠) .

والواقع ان العائدات البترولية العربية تتضاءل اهميتها اذا ما قيست ببعض معطيات الاقتصاد العالمي . فاذا كانت العائدات البترولية ٨ر٦١ مليار دولار لعام ١٩٧٤ ، فان الصادرات الفرنسية لنفس العام كانت ٧ر٤٤ مليار دولار في حين ان صادرات المانيا الغربية كانت ٦ر٨٨ مليار دولار وكان مجموع

تثمرات الشركات البترولية الكبرى عام ١٩٧٣ ، ٤ر١٠٥ مليار دولار ووصلت موجودات شركة اكسون في ١٩٧٤/١٢/٣١ الى ٨ر٢٧ مليار دولار ، ووصلت الميزانية الامريكية للسنة المالية ١٩٧٥/١٩٧٦ الى ٤ر٣٤٩ مليار دولار منها ٩٥ مليار دولار اي ٥ر١ ضعف مجموع عائدات الدول العربية من البترول عام ١٩٧٤ للنفقات العسكرية وكانت الموجودات المالية للشركات المتعددة الجنسيات في مطلع عام ١٩٧٤ ، ٣١٠ مليار دولار (٢١) .

ومن ناحية اخرى ، وعلى افتراض صحة هذه التقديرات ، فان من حق الدول المصدرة للنفط ان تعوض عن ضآلة عائداتها النفطية حتى عام ١٩٧٢ . ذلك أن المدفوعات التي تلقتها هذه الدول بملايين الدولارات عن مجمل الصناعة النفطية وبالسنتات للبرميل من الصادرات كانت جد متواضعة ، ففي السنوات بين عامي ١٩٥٥ و ١٩٧٢ ، لم يزد عائد الكويت من الصناعة النفطية الا من ٣٠٧ الى ٨ر١٦٥٦ مليون دولار . اما السعودية فان دخلها كان ٨ر٢٨٧ مليون دولار فوصل الى ٩ر٣١٠٦ مليون دولار . اما ايران فقد زاد دخلها من ٥ر٩٠ الى ٨ر٢٣٧٩ مليون دولار . والعراق من ٥ر٢٠٦ الى ٥٧٥ مليون دولار . اما ليبيا فعلى حين كان دخلها ٢ر٣ مليون دولار عام ١٩٦١ فقد وصل الى ١٥٩٨ مليون دولار عام ١٩٧٢ . اما الجزائر فقد زاد دخلها من عام ١٩٦٨ الى عام ١٩٧٢ من ٨ر٢٦١ الى ٧٠٠ مليون دولار .

وخلال نفس المدة كانت الكويت تتلقى عن البرميل الواحد من الصادرات ٦ر٧٦ سنتا فأصبحت تستلم ٩ر١٤٠ سنت . اما السعودية فقد كانت تلقى ١ر٨٢ سنتا للبرميل فأصبحت تتلقى ٧ر١٤٣ سنتا . وكانت ايران تتلقى ٨ر٨١ سنتا فأصبحت تستلم ٨ر١٣٥ للبرميل . وبخصوص العراق فقد ارتفع عائدها عن البرميل المصدر من ٢ر٨٦ الى ٧ر١٥٠ سنتا . اما ليبيا فقد ارتفع عائدها من ٧ر٦٢ الى ٦ر١٩٦ سنتا بين عامي ١٩٦١ و ١٩٧٢ .

وقد حققت الجزائر عائدا وصل الى ٧ر١٨٧ سنت عن البرميل المصدر عام ١٩٧٢ في حين انها لم تكن تحقق أكثر من ٣ر٩٠ سنت عام ١٩٦٨ (٢٢) .

وعلى هذا فان اقدام الدول المصدرة على رفع عائداتها النفطية عام ١٩٧٤ قد عوضها جزئيا عما احاق بها من ظلم من جراء انخفاض هذه العائدات في السابق . فاذا ما قارنا بين عامي ١٩٧٠ و ١٩٧٤ وجدنا أن صادرات النفط في السعودية قد زادت من ١٣٥٩ الى ٣٠٦٠ مليون برميل ولكن عائداتها قد زادت من ١٢٠٠ الى ٢٠٠٠٠ مليون دولار . اما الكويت فعلى حين قلت صادراتها من ١٠٨٢ فوصلت الى ٩٠٥ مليون برميل فان عائداتها زادت من ٨٩٥ الى ٧٠٠٠ مليون دولار . اما ايران فان صادراتها زادت من ١٣١٨ الى ٢٠٧٢ مليون برميل في حين أن عائداتها قد زادت من ١١٣٦ الى ١٧٤٠٠ مليون دولار . أما العراق فقد زادت صادراتها النفطية من ٥٤٥ الى ٦٧٠ مليون

برميل ولكن مداخيلها قد ارتفعت من ٥٢١ الى ٦٨٠٠ مليون دولار ، امـــا الامارات العربية المتحدة فقد زادت صادراتها من ٢٥٣ الى ٦١٤ مليون برميل مقابل ٢٣٣ الى ٤١٠٠ مليون دولار ، وزاد تصدير قطر من ١٣٣ الى ١٨٩ مليون برميل في حين زاد دخلها من ١٢٢ الى ١٦٠٠ مليون دولار .

وعلى حين قل تصدير ليبيا من ١١٨٨ فأصبح ٥٤٧ مليون برميل ، ارتفع دخلها من ١٢٩٥ الى ٧٦٠٠ مليون دولار . اما الجزائر فقد قلت صادراتها من ٣٥٨ الى ٣٥٠ مليون برميل ولكن دخلها ارتفع من ٣٢٥ الى ٣٧٠٠ مليـــون دولار .

اما مقبوضات الحكومة بالدولار الامريكي لكل برميل مصدر خلال نفس المدة فقد ارتفعت في السعودية من ٨٨٣ر الى ٦ر٥٣٥ دولار وفي الكويت من ٨٢٨ر الى ٧ر٧٣٤ دولار وفي ايران من ٨٦٢ر الى ٨ر٣٩٧ دولار ، وفي العراق من ٩٥٧ر الى ١٠ر١٤٩ وفي الامارات العربية المتحدة من ٩٢٠ر الى ٦ر٦٧٧ دولار وفي قطر من ٩١٥ر الى ٨ر٤٦٥ دولار ، وفي ليبيا من ١٠ر٠٩٠ الى ١٣ر٨٩٣ دولار وفي الجزائر من ٩٠٧ر. الى ١٠ر٥٧١ دولار (٢٣) .

وايا كان الامر ، فأن اهمية العائدات النفطية العربية تعتمد في نهاية الامر على حسن استغلالها في العالم العربي ذاته . اما اذا كان الجزء الاكبر من هذه العائدات يستثمر في الدول المستهلكة للنفط ، فانها تصبح عبئا على الدول المصدرة بدل ان تكون مصدرا لرفاهيتها وتقدمها .

(٢) آثار زيادة الاسعار على الدول المستوردة النفط

(ا) مقارنة بين مكاسب اطراف صناعة النفط

ان زيادة الاسعار بالنسبة للمستهلك لا تقع على عاتق الدول المنتجة بقدر ما تقع على عاتق سياسة الاحتكارات في مجال الاسعار والسياسة الضرائبية للـــدول المستوردة .

ومعروف ان الدول الاوروبية استطاعت ان تفرض ضرائب باهظة على المنتجات البترولية المباعة للمستهلك الاوروبي ، وذلك بسبب ضآلة اسعار هذه المنتجات في المنشأ . بل ان اوروبا الغربية تحصل على ضرائب نتيجة ابيع البترول فيها تفوق ما تحصل عليه الدول المنتجة من مداخيل من بيع بتروله الخام . فقد ذهبت دراسة اعدتها منظمة الاوبك في هذا الشأن على اساس اسعار البترول في اوروبا الغربية عام ١٩٦٧ الى أن المستهلك الاوروبي كان يدفع ١٠ر٧٣٩ دولار في المتوسط مقابل البرميل الواحد من البترول المباع في اوروبا الغربيـــة (٢٤) .

ويوزع هذا المتوسط لسعر برميل البترول في اوروبا (١٠ر٧٣٩ دولار) كما يلي :

البيان	دولار	النسبة المئوية
نصيب الدول المنتجة	٠ر٨٥٣	٧ر٩
نصيب الدول المستهلكة من الضرائب على الاستيراد وعلى التداول	٥ر١٠	٤٧ر٥
الارباح الصافية للشركات	٠ر٦٨١	٦ر٣
نفقات الانتاج	٠ر٢٨٥	٢ر٧
نفقات النقل	٠ر٦٨٠	٦ر٣
نفقات التكرير	٠ر٣٥٠	٣ر٣
نفقات التوزيع	٠ر٧٩٠	٢٦
المجمـــوع	١٠ر٧٣٩	١٠٠

واضح أن حصة الدول المنتجة من أصل ١٠ر٧٣٩ دولار السعر النهائي لبرميل نفط تساوي ٠ر٨٥٣ دولار اي حوالي ٧ر٩٪ من السعر النهائي ، بينما عود ال ٩٢ر١٪ الى الدول المستهلكة للنفط والكارتل النفطي العالمي .

وفي فرنسا كان معدل سعر الطـن من المنتجـات البترولية عام ١٩٧٠ = ٤٧٠ فرنكا فرنسيا موزعة كالتالي (٢٥) :

٣٨ فرنكا فرنسي فقط اي ما يعادل ٨ر١٪ للدول المصدرة	
٢٦٥	٥٦ر٤٪ ضرائب ورسوم للحكومة الفرنسية
٨٩	١٩٪ ارباح للشركات
٨	٧ر١٪ كلفة الانتاج
١٠	٢ر١٪ كلفة النقل
٢٥	٥ر٣٪ كلفة التكرير
٣٥	٧ر٤٪ كلفة التوزيع
المجموع ٤٧٠	١٠٠٪

وقد صدرت الدول المنتجـة للنفـط ٩ر٤ بليون برميل الى الدول مستهلكة ، بلغت قيمتها النهائية ١١٢ر٨ بليون دولار حصلت منها الـدول نتجة علـى ١٧ بليون دولار فقط اي أقل من السدس . بينمـا ذهب ال ٩٥ بليون دولار الى الشركات (٢٨ بليون دولار) والدول المستهلكة (٢٨) لاجور والرواتب (١٨) والخدمات الاخرى (٢٢) (٢٦)

ويبين الجدول التالي توزيع عائد البرميل المباع في أوروبا الغربية في ١٩٧٣/١٩١ بالدولار بالبرميل (٢٧) .

	1972	1973	
		كانون ثاني/ايلول	تشرين اول/كانون اول
متوسط سعر البيع	١ر٠	١٢ر٠	١٥ر٠
متوسط عائد الحكومات المنتجة	١ر٧٥ (١٧٪)	٢ر١٠ (١٧٪)	٤ر٣٠ (٢٧٪)
متوسط عائد الحكومات المستهلكة	٥ر٦٠ (٥٤٪)	٦ر٦٠ (٥٣٪)	٦ر٦٠ (٤٣٪)
متوسط ربح الشركات	٠ر٣٥ (٣٪)	٠ر٦٠ (٥٪)	٠ر٩٥ (٦٪)
متوسط اكلاف التشغيل	٢ر٧٠ (٢٦٪)	٣ر١٠ (٢٥٪)	٣ر٦٥ (٢٤٪)

وقد كان متوسط سعر بيع الطن الواحد من البترول الخام في فرنسا عام ١٩٧٣ ٥٢٠ فرنكا فرنسيا موزعة كما يلي (٢٨) :

بالفرنكات الفرنسية		النسبة المئوية
– عائد الحكومة الفرنسية	٢٦٢ر٧٠	٥٠ر٦
– عائد الدول المنتجة	٥٨	١١ر٢
– ارباح الشركات	١١٥ر٨٠	٢٢ر٢
– كلفة الانتاج	٥	١ر١
– كلفة النقل	١٧ر٥	٣ر٤
– كلفة التكرير	٢٥	٨ر٤
– كلفة التوزيع	٣٥	٦ر٧
المجمـــوع	٥٢٠	١٠٠

وكان متوسط سعر طن المنتجات البترولية في فرنسا في عام ١٩٧٤ ؛ ٨٢٠ فرنك فرنسي موزعة كما يلي (٢٩) :

٢٦٣ فرنك فرنسي اي ما يعادل	٣٢ر٢٪ للدول المصدرة
٣٠٥	٣٨ر١٪ رسوم وضرائب للخزينة الفرنسية
١٤٥	١٧ر٧٪ ارباح الشركات
٦	٠ر٦٪ كلفة الانتاج
٣١	٣ر٨٪ كلفة النقل
٢٥	٣٪ كلفة التكرير
٣٥	٤ر٣٪ كلفة التوزيع

ويتضح من كافة هذه الاحصائيات بشكل لا يقبل النزاع فيه أن البترول لا يمول مشاريع التنمية في العالم الثالث وانما تلك الكائنة في الدول الغربية .

كما يظهر كذلك انه ليس هناك علاقة مباشرة بين زيادة مدفوعات الكارتل للدول المالكة للنفط وبين اسعار المشتقات النفطية بالنسبة للمستهلك الاخير، واذا كان هناك علاقة ما فهي علاقة بعيدة جدا بمعنى ان زيادة سعر مشتقات البترول على المستهلك اكبر من معدل الزيادة في عائدات الدول المصدرة . ومرد ذلك رغبة الاحتكارات في كسب اكبر قدر ممكن من الارباح في جميع مستويات الصناعة النفطية من فم البئر الى المستهلك . فمثلا قدر اقتصاديو المانيا الغربية ان زيادة العائدات لدول الاوبك سنة ١٩٧٠/١٩٧١ يمكن ان تؤدي الى رفع سعر البنزين في بلادهم بما لا يزيد على ار. بيفينغ للتر ؛ بينما رفعتها الاحتكارات بمقدار ٢ بيفينغ (٣٠) .

ويظهر كذلك ان كل ما فعلته الزيادات الاخيرة في الاسعار والعوائد هو تصحيح الاوضاع الجائرة التي كانت تعاني منها ولا تزال الدول المصدرة النفط وبالتالي فان على الدول المستهلكة ان تلجأ الى تخفيض ضرائبها على منتجات البترول قبل ان تطالب من الدول المصدرة تخفيض اسعار النفط الخام.

(ب) **الآثار المباشرة لارتفاع اسعار النفط على الدول الصناعية**

ادت المستويات الحالية لاسعار البترول الخام الى تعميق التناقض بين الكارتل النفطي والدول المستوردة ، الامر الذي دفع هذه الدول الى الاعتماد على نفسها في تأمين حاجتها من النفط . ولذا فقد زادت الاتفاقيات الثنائية بين الدول المنتجة والمستهلكة . ومن قبيل ذلك الاتفاق الفرنسي السعودي والاتفاق الفرنسي الايراني والاتفاق الياباني السعودي ... الخ

وفيما يتعلق بالعلاقات بين الدول المستوردة بعضها بالبعض الاخر فان الزيادات المتتالية للاسعار قد ادت الى تعميق الخلافات بين هذه الدول . وعلى سبيل المثال فان الدول الحليفة لامريكا في حلف الاطلنطي قد رفضت السماح لامريكا باستخدام اراضيها لارسال الاسلحة الامريكية الى اسرائيل اثناء حرب اكتوبر .

زيادة مدفوعات الدول الصناعية

ان محاولات تكتل الدول المستهلكة للنفط وخاصة الصناعية منها الالتفاف حول زيادات الاسعار قائمة على قدم وساق . ففي مؤتمر واشنطن للطاقة (١١ — ١٣ شباط (فبراير) ١٩٧٤) ، وافق المجتمعون على ان الاسعار العالية للنفط قد طرحت حالة لا مثيل لها في السابق امام الهيكل العالمي للتجارة والمال ، وان استمرار الوضع الراهن قد يؤدي الى تدهور خطر في الدخل والتوظيف ويزيد الضغوط التضخمية ويعرض رفاهية الشعوب للخطر.

وتقدر البعض فواتير اجمالي مستوردات النفط للدول الرئيسية المستوردة (بمليارات الدولارات الامريكية) كما يلي : (٣١) .

البلد	١٩٧٢/١٩٧١	تقديرات ١٩٧٤/١٩٧٣	التقديرات المحتملة ١٩٧٥
الولايات المتحدة	٣ر٣ ٤ر٤	٨ر٠ ١٩ر٥	١٩ر٨
اوروبا الغربية	٤ر١٤ ١٥ر٤	١٩ر٤ ٥١ر٠	٥٠ر٨
فرنسا	٤ر٢ ٧ر٢	٤ر٣ ٩ر٦	٩ر٦
هولندا	٨ر١ ٢ر٠	٤ر٢ ٥ر٠	٥ر٦
المملكة المتحدة	٩ر٢ ٤ر٢	١ر٣ ٩ر٠	٩ر٢
المانيا الغربية	٢ر٣ ٣ر٤	٤ر٣ ١٠ر٦	١٠ر٤
بلدان اخرى	١ر٤ ٩ر٤	٦ر٢ ١٦ر٣	١٦ر٠
اليابان	٣ر٣ ٤ر٤	٦ر٢ ١٧ر٩	١٨ر٠
المجموع	٢١ ٢ر٢٤	٦ر٢٣ ٨٨ر٤	٨٨ر٦

أما خبراء النفط في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية C.C.D.E. فيقدرون العجز في موازين المدفوعات في الدول الاعضاء الاربع والعشرين بين ٢٤ الى ٣٥ مليار دولار (على أساس السعر الادنى ٦ دولار للبرميل والاقصى ٩ دولار) عام ١٩٨٠ مقابل ٣٩ مليار دولار عام ١٩٧٤ (٣٢) .

قدرة الدول الصناعية على التعويض عن هذه الزيارات

تستطيع الدول الصناعية سد هذا العجز على افتراض صحته عن طريق زيادة صادراتها من الاسلحة والسلع المصنعة الى الدول المنتجة ، خاصة وان قابلية الدول المصدرة للنفط الاستيرادية قد تزايدت نتيجة للزيادات في العوائد وللاسراع في عملية التنمية

الدول الرئيسية المصدرة للنفط

السلع المستوردة من البلدان الرئيسية المستوردة للنفط

١٩٧١ ، بملايين الدولارات الامريكية (٣٣)

البلد المستورده	الولايات المتحدة	اوروبا الغربية	اليابان
الشرق الاوسط	٧٦٣	١١٨٩	٤٧٢
ايران	٤٨١	٦٧٣	٢٣٧
العراق	٣٤	١٤٣	٢١
الكويت	٨٤	١٦١	٨١
السعودية	١٦٤	٢١٢	١٣٣
افريقيا	٣٦١	١٧١٧	١٨٤
الجزائر	١٠١	٧٢٢	١٤
ليبيا	٤٨	٢١٦	٤٣
نيجيريا	٢١٢	٧٧٩	١٢٧
اندونيسيا	١٥٨	١٧٦	٢٦٣
فنزويلا	٧٨٧	٢٨٧	١٥٢
المجموع	٢٠٦٩	٣٤٦٩	١٠٧١

كما أن اعضاء الكارتل يحولون كل عام الى بنوك الدول المستعمرة مبالغ تتراوح بين ٣ ــ ٤ مليارات دولار كأرباح صافية ، واذا استثنينا امريكا ، فان الانجليز والهولنديين لا ينشرون ارقامهم . غير انه استنادا الى تصريحات بعض المسئولين في « بريتش بتروليوم » و « رويـــال دتش » فانه يمكن القـــول بأن الاحتكارات النفطية تحول الى انجلترا من الخارج وخاصة من ايران والكويت وفنزويلا والعراق وابو ظبي اكثر من ٧٠٠ مليون دولار ارباحا صافية ، وتحقق ذلك اكثر من ثلث الارباح الصافية التي تقدمها جميع الاستثمارات الانجليزية المباشرة في الخارج (٣٤) ولا شك أن ذلك من شأنه تحسين موازين مدفوعات هذه الـــدول .

كما أن الاستيرادات النفطية لاتمثل الا جزءا ضئيلا من مجموع المستوردات ففي عام ١٩٧٢ كانت مستوردات النفط تشكل في الولايات المتحدة ٥ر٧٪ وفي فرنسا ١٠٪ وفي هولندا ١٢٪ ، وفي المملكة المتحدة ٥ر٨٪ وفي المانيا الغربيـــة ٤ر٨٪ وفي اليابان ١٩٪ من مجموع المستوردات . كما أن المستوردات النفطية لا تشكل الا نسبة ضئيلة من الناتج القومي الاجمالي في هذه الدول . فقد كانت مستوردات النفط تشكل عام ١٩٧٢ في الولايات المتحدة ٢ر٤٪ ،وفي فرنسا ٥ر٩٪ هولندا ٣٨٪ وفي المملكة المتحدة ٢٦٪ وفي المانيا الغربية ١٨٪ وفي اليـــابان ٥ر٩٪ من الناتج القومي الاجمالي (٣٥) .

ومن ناحية اخرى فان الدول الصناعية تسعى جاهدة الى تحويل الفوائض النقدية في الدول المصدرة للنفط الى بنوكها ، ولهذا فان وزراء مالية بريطانيـــا وفرنسا والمانيا وامريكا قد دعوا في الاجتماع السنوي للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي (اول اكتوبر ١٩٧٤) الى التخلي عن المطالبة الملحة لتخفيض الاسعار لانها لن تعطي ثمارا ، ودعوا بالمقابل الى ايجاد وسائل اخرى لاستعمال العوائد كأن يوسع البنك الدولي من عمليات اقراض اموال دول النفط المساهمـــــة في تسهيلات البنك الى الدول الفقيرة ، واعادة دورة الفائض المالي عن طريـــق البنـــك الدولي (٣٦) .

والواقع أن الرقم الدقيق للمبالغ العربية المودعة في البنوك الاجنبية غـــير معروف . غير انه على اثر العدوان الامبريالي الصهيوني على الارض العربية عام ١٩٦٧ ، فقد أعلن بعض الخبراء الامريكيين أن الاموال العربية المودعة في الغرب قد وصلت الى ٦ــ٧ مليار دولار على الاقل (٣٧) . وذهبت دراسة اخرى الى أن مجموع الودائع العربية في الخارج تبلغ ٢٢ مليار دولار ، منها ٣ر١ مليار دولار اموال عربية خاصة وان ٥ر١ مليار دولار منها توجد بالاسترليني ، وان مليار دولار منها اموال خاصة . واغلب المال العربي الموجود في لندن من الكويت

والبحرين وامارات الخليج . وفي لندن يتم اقراض هذه الودائع الشركات البريطانية لتقوم بعمليات التطوير الاقتصادي لبلادها بما فيها عمليات شراء الاراضي (٣٨) .

وبالنسبة للاستثمارات العربية في الخارج ، فقد قدر خبراء وزارة الخزانة الامريكية ان الدول الاعضاء في الاوبك سوف تستثمر خلال عام ١٩٧٤ ما مجموعه ٥٥ مليار دولار خارج اراضيها وذلك من اصل ٨٠ مليار دولار مجموع عائداتها النفطية (٣٩) . وفي تقدير اخر فان مجموع التوظيفات العربية في البلدان الصناعية خلال عام ١٩٧٤ قد وصل الى ٤٥ مليار دولار (٤٠) .

التضخـــــم :

تستند الدول المصدرة للنفط في زيادة الاسعار الى المستويات الحالية بانها انما تعوض عن الاجحاف الناشيء عن الانخفاض المريع في مستويات اسعاره في الماضي . ففي حين كان السعر المعلن للنفط في الخليج ٢ر١٧ دولار للبرميل عام ١٩٤٧ فقد اصبح ١ر٧٩ دولار عام ١٩٥٩ . بينما ارتفعت اسعار السلع في العالم في تلك الفترة بما يتراوح بين ٣٠٠ و ٤٠٠٪ (٤١) .

وقد بقي سعر النفط الذي خفض في عامي ١٩٥٩ و ١٩٦٠ ثابتا حتى مطلع السبعينات (١ر٧٥ دولار للبرميل) . ولكن اسعار اغلب السلع الصناعية خلال نفس الحقبة قد تزايدت بمعدل سنوي يبلغ ٣ر٤٪ سنويا (٤٢) .

وفي المدة ما بين ١٩٥٩ و ١٩٧٠ ارتفعت اسعار المواد المصنعة بنسبة ٤٧٤٪ (٤٣) . ووفقا لاحصائية اخرى فان اسعار الذهب ارتفعت من عام ١٩٥٨ الى الان بنسبة ٣٧٠٪ والمواد الغذائية بنسبة ٣٥٠٪ والمواد الانشائية والحديد بنسبة ٣٠٠٪ (٤٤) .

وقد ارتفعت معدلات التضخم بمعدلات قياسية خلال عام ١٩٧٤ في كل البلدان الراسمالية ، وذلك على الرغم من تجميد اسعار النفط طيلة النصف الثاني من هذا العام ، فقد وصل معدل الزيادة في التضخم في الولايات المتحدة بالقياس الى عام ١٩٧٣ الى ٢ر١٢٪ وفي فرنسا ٩ر١٤٪ ، وفي بريطانيا ١ر١٩٪ وفي ايطاليا ٢ر٢٥٪ وفي اليابان ٥ر٢٦٪ . كما ان اسعار بعض السلع مثل القمح والسكر والصلب والخشب ومواد البناء والكيماويات والاجهزة الكهربائية قد تضاعفت من عام ١٩٧٢ الى ١٩٧٣ (٤٥) .

كما ان تقارير الامم المتحدة (نيسان ١٩٧٤) قد اكدت مقدار الضرر الذي الحقه ارتفاع اسعار المواد الغذائية والاسمدة خلال السنتين الماضيتين (٤٦) .

فقد ارتفعت اسعار هذه المواد بمقدار ثلاث مرات . وبالنسبة للقمح على وجه الخصوص ، وهي سلعة تصدرها امريكا وكندا بصورة رئيسية ، فقد كان سعر البوشل منه ٥ر١ دولار في اواسط ١٩٧٢ ثم قفز الى حوالي ٦ دولارات في مطلع ١٩٧٤ اي بزيادة قدرها ٣٠٠٪ . ولا يزال السعر حاليا اكثر من ٤ دولارات للبوشل (٤٧) . وبخصوص الولايات المتحدة فقد وقعت في عام ١٩٧١ في عجز قدره ٣٠ مليار دولار رغم بقاء اسعار النفط على مستوياتها السابقة . ويرجع ذلك الى حد كبير الى حربها في فيتنام وغير ذلك من الالتزامات . كما ان المعدل السنوي لارتفاع اسعار الاستهلاك في الولايات المتحدة منذ الحرب الكورية حتى ١٩٦٦ لم يتعد ٢٪ ولكن هذا المعدل قد ارتفع منذ حرب فيتنام سنة ١٩٦٦ حيث وصل الى ٣ر٤٪ وفي سنة ١٩٦٨ ارتفع الى ٧ر٤٪ اما سنة ١٩٦٩ فوصل الى ٦ر١٪ وفي سنة ١٩٧٣ الى ٨ر٨٪ (٤٨)،ويؤدي التضخم كماهو معروف الىخفض مستويات المعيشة واستنزاف المدخرات وابطاء النمو الاقتصادي وقد يؤدي في النهاية الى حالة من الانكماش ، التي تخوف رجال الاقتصاد الغربيين من ظهور بوادرها بالفعل . ويزعم هؤلاء بأن التضخم يستفحل نتيجة ارتفاع اسعار البترول وواضح من الارقام السابقة ان الاتجاهات التضخمية قد كانت على اشدها حتى قبل مطلع السبعينات حيث وقع الارتفاع الاول لاسعار البترول منذ ما يقرب من عشرين عاما . على انه يمكن القول مع والترليفي أن الزيادة في اسعار النفط بين ١٩٧٠ وكانون الثاني ١٩٧٤ قد ارتفعت بنسبة ٤٨٠٪ وقد كانت نسبة الزيادة هذه أعلى بكثير من نسبة ارتفاع سائر السلع (٤٩) .

بل ويذهب البعض الى انه لو ربطت اسعار النفط بمؤشر « الايكونوميست» لاسعار السلع بالدولار من عام ١٩٦٠ (أي بعد تأسيس الاوبك) لكانت عائدات الدول المنتجة الان ٣ر٤٠ دولار للبرميل بدلا من ١٠ر٢٠ دولار . ولو ربطت بمؤشر اسعار التصدير للسلع المصنوعة لكانت العائدات ٥ر٢ دولار ولو ربطت باسعار الذهب في السوق الحرة لكانت ٦ر٤٠ دولار (٥٠) .

على انه لم يكن ممكنا ان تنتظر الدول المنتجة الى ما لا نهاية من اجل الاقدام على تصحيح الاوضاع غير العادلة التي اضطرت لقبولها حتى بداية السبعينات . كما ان الفائض في ميزان المدفوعات كان موجودا في الدول الاوروبية وبصفة خاصة في المانيا وسويسرا . ولكنها لم تتهم بأنها كانت مسؤولة عن مشاكل ازمة النقد العالمية . واخيرا ، فأن النفط لا يشكل الا حصة ضئيلة في تكاليف السلع . ذلك ان حصة النفط لا تتجاوز ٦ر٢ — ٦ بالمئة من الكلفة الاجمالية لاهم المواد المصنعة (٥١) . وبالتالي فان اسعار النفط لا تشكل العامل الاساسي في ظاهرة استفحال التضخم التي يشهدها العالم حاليا .

على كل حال ، فلعل في اقتراح ربط اسعار النفط بمؤشر لعدد من السلع فائدة لكل من الدول المنتجة والمستهلكة .

امريكا والمستويات الحالية للاسعار

من المشكوك فيه ان يكون تدني اسعار البترول عن مستوياتها الحالية في صالح البلدان المستوردة ككل . اذ ان من شأن ذلك هدرا في استهلاك النفط من ناحية ، وعدم تشجيع البلدان الرئيسية على المضي قدما في التنقيب عن موارد جديدة وتطويرها . ذلك انه اذا ما هبطت اسعار النفط الاجنبي فان المصالح الخاصة الامريكية التي تدرس مشاريع لتطوير النفط الاصطناعي الذي سيصنع من الفحم وحجر السجيل اللذين يتوفران بكميات ضخمة في امريكا وغير ذلك من مصادر الطاقة لن تكون قادرة على متابعة جهودها في هذا المضمار (٥٢) . ومعنى ذلك انه نتيجة لارتفاع الاسعار ، فقد اصبحت تكلفة انتاج الطاقة من مصادر اخرى في امريكا تكلفة اقتصادية سوف تمكن امريكا من منافسة النفوط الاخرى في الاسواق العالمية (٥٣) .

وقد اوضح مدير المكتب الامريكي الفدرالي للطاقة ان ارتفاع الاسعار قد ادى اخيرا الى توقيف الهبوط في الانتاج الامريكي المحلي وتثبيت ذلك الانتاج على مستوى ٩ر٢ مليون برميل/يوم (٥٤) . ولذا فان من مصلحة امريكا الابقاء على النفط الرخيص الثمن بعيدا عن الاسواق المحلية . ومن ناحية اخرى فان الزيادات في الاسعار قد اضعفت من منافسة الراسماليات الاوروبية الغربية واليابانية . وكما يلاحظ ميكائيل تانزر فان احدى النتائج الاساسية التي وقعت اخيرا في الصناعة البترولية الدولية هو التحول الجذري للقوة الاقتصادية لاوروبا الغربية واليابان نحو الولايات المتحدة (٥٥) .

كما ان الامبريالية العالمية لا زالت تستفيد مباشرة من الارباح المتزايدة لشركات البترول الامريكية ، فقد كانت الشركات البترولية اكبر مصدر لارباح الاستثمارات الاجنبية للامبريالية الامريكية والبريطانية والهولندية . اذ بلغت أرباح استثمارات البترول الامريكية في الخارج ٣٩٪ من مجموع ارباح الاستثمارات الامريكية خارج الولايات المتحدة و ٤٧٪ من كل الارباح المستردة للاستثمارات الامريكية الخارجية في عام ١٩٧١ (٥٦) .

وقد حولت شركات النفط الامريكية عام ١٩٧٠ مبلغ ٢٦٠٣ مليون دولار ارباحا صافية من الخارج ، منها ١٤٧٧ مليون دولار من بلدان الشرق الاوسط وفنزويلا ، وتؤمن هذه الواردات من اعمال شركات النفط الامريكية خارج الولايات المتحدة ٤٣٪ من مجموع المبالغ الواردة الى البلاد كارباح صافية من استثمارات في الرساميل الخاصة في مختلف فروع الصناعة الامريكية في الخارج (٥٧) .

ويجني الخمسة الكبار ربحا صافيا يتراوح بين ٢٠ — ٣٠ من رؤوس اموالهم الموظفة خارج الولايات المتحدة ، اي بزيادة ضعفين عما يعطيه راس المال الموظف داخلها . وجدير بالذكر ان رؤوس الاموال الموظفة في الشرق الاوسط وفنزويلا تشكل ٧٪ فقط من رؤوس الاموال الامريكية (٥٨) .

كما ان ارتفاع الاسعار يعزز الى حد كبير من المكانة السياسية للبلدان المنتجة وأغلبها موال للغرب (٥٩) . فقد اعطت السعودية مثلا للبنك الدولي للانشاء والتعمير قرضا بقيمة ٧٥٠ مليون دولار وهو مبلغ لم يتلقاه البنك منذ انشائه قبل ٢٥ سنة (٦٠) .

كما ان السعودية ودول الخليج وايران التي ستجمع الكثير من رؤوس الاموال بسبب الزيادات الحالية في الاسعار ما زالت الزبون الاول لامريكا . وبسبب اعتماد الولايات المتحدة الجزئي على استيراد احتياجاتها من النفط (حوالي ٣٢٪) (٦١) . ولانها اكثر جاذبية بالنسبة لرؤوس الاموال التي تبحث عن استثمارات خارجية ، فانه من المتوقع ان تحقق فائضا في ميزان مدفوعاتها وتحسنا لموقف الدولار والاقتصاد الامريكي بوجه عام . ولهذا فقد اعرب وزير المالية الفرنسي في الاجتماع السنوي للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي (اول اكتوبر عام ١٩٧٤) عن تخوف بلدان السوق الاوروبية من تدفق فائض اموال النفط الى الولايات المتحدة وحدها (٦٢) .

على ان الزيادات الكبيرة للاسعار لن تكون في صالح امريكا على المدى الطويل وخاصة بعد قرار الاوبك الذي صدر في كانون اول (ديسمبر) ١٩٧٤ الذي يضيق من ارباح الشركات . ولهذا فقد رفعت الولايات المتحدة النداء عاليا من اجل مواجهة الدول المنتجة والعمل على اخضاعها . وكان ذلك دفاعا عن الشركات الاحتكارية وليس عن الدول المستهلكة التي كانت اسعار المنتجات النهائية قد رفعت فيها بالفعل من قبل الشركات (٦٣) . فشركات البترول هي اهم مراكز للامبريالية العالمية ، وتخشى الولايات المتحدة ان تقوم الدول المنتجة بتصفية هذه الشركات ، الامر الذي يعتبر لطمة للامبريالية ذاتها .

ولا شك ان الولايات المتحدة زعيمة المعسكر الراسمالي تحرص على عدم تدمير الاقتصادين الاوروبي والياباني ، حتى ولو ادى ذلك الى مزيد من الارباح للشركات الامريكية . ويذكر الخبير النفطي والترليفي سببا اخر قد يفسر اهتمام امريكا بمسالة زيادة الاسعار ، وهو ان تجمع ثروات النفط بين ايدي الدول المنتجة للنفط قد يغري الاتحاد السوفيتي بالاستفادة من العنصر الاساسي وعدم الاستقرار في هذه الدول . ليتسنى له تقويض الاستقرار الاقتصادي والسياسي في العالم غير الشيوعي . بل ان الخبير المذكور لا يتردد في القول انه على البلدان المصدرة ان تكون على بينة من ان استقلالها الخاص لا يمكن ان يكون موفور الجانب اذا ما تردت قوة الولايات المتحدة وحلفائها في وجه الاتحاد السوفيتي . ويشدد اخيرا على ان البلدان المنتجة لن تستطيع ان تظل واحات من الازدهار

وسط خراب اقتصادي عربي ، او واحات من الاستقرار السياسي في عالم تتضعضع فيه ارادة الدول الكبرى التي يمكنها ان تدعم ذلك الاستقرار السياسي (٦٤) .

هذا ومن الجدير بالذكر أن الرئيس الامريكي نيكسون قد علق في ١٨ نيسان (ابريل) ١٩٧٣ نظام الكوتا على استيراد النفط اعتبارا من اول ايار (مايو) واستبدله بنظام الاستيراد الحر وبنظام للرسوم يحل محل نظام التعرفة الذي كان يعمل به سابقا (٦٥) . كما أن الرئيس فورد قد اقترح الى الكونغرس الامريكي في شهر كانون ثاني (يناير) ١٩٧٥ فرض رسوم جديدة ، لا تقل عن ٣ دولارات للبرميل الواحد على البترول المستورد .

وتهدف الولايات المتحدة من وراء ذلك الى تشجيع الاستيراد من النفط الاجنبي بأدنى الاسعار ، وتشجيع الاستثمارات في مجال الطاقة داخل البلاد

المشاركة والدول الصناعية :

تعني المشاركة مساهمة الدولة المنتجة بجزء من رأس المال في اعمال الشركة الاجنبية ، وقد عرفت اتفاقيات المشاركة في اواخر الخمسينات ، حيث كان يوظف الطرفان مقدارا متساويا من رأس المال ، الامر الذي تصبح معه الدولة المنتجة شريكا على قدم المساواة مع المؤسسة الاجنبية في جميع مراحل الصناعة . وقد قيل في حينه ان اتفاقيات المشاركة (ايني الايطالية ــ ايران ١٩٥٧ ، ايني ــ الجمعية التعاونية للبترول في مصر ١٩٥٧) تسجل تراجعا على قاعدة مناصفة الارباح لصالح قاعدة ٧٥٪ للدول المنتجة و ٢٥٪ للشركات المتعاقدة .

ولكن الواقع هو أن القاعدة الاصلية لم تتغير عمليا ، ذلك ان الشريك الاجنبي لا يدفع للدول بموجب الاتفاقيات الجديدة الا نسبة ٥٠٪ من صافي ارباح حصته طبقا لمبدأ المناصفة . في حين تأخذ الدول المنتجة للنفط كامل ارباحها عن حقها في رأس المال (النصف) . وتبقى للمشاركة ميزة واحدة عن الامتياز وهي انها تشجع الرأسمال الوطني للدولة النامية على المشاركة في استغلال ثرواتها الطبيعية .

وتختلف المشاركة عن المقاولة ، فالثانية تعني احتفاظ الدولة المنتجة ، عن طريق الشركة الوطنية للبترول ، بالسيطرة على العمليات ، بينما يبقى للشركة الاجنبية ان تتصرف بالتمويل والتجارة والتكنيك كمقاول .

وقد قيل ان اتفاقيات المقاولة بين ايراب وايران من ناحية وايراب والعراق من ناحية اخرى تعطي ٩٠٪ من الارباح للحكومة . ولكن هذا التقدير مبالغ فيه وذلك لان الحكومة تقدم للشركة تسهيلات كبيرة من حيث شراء البترول الامر الذي يصعب معه تقدير هذا النوع من الاتفاقيات من الناحية المالية .

ويلاحظ ان اتفاقيات المشاركة قد انتشرت في الوقت الحالي . وقد ابرمت لهذا الغرض اتفاقية نيويورك (٢٠ كانون أول (ديسمبر) ١٩٧٢) ، بين

السعودية والكويت وأبو ظبي وقطر من ناحية وشركات النفط من ناحية اخرى وبموجب هذه الاتفاقية تحصل هذه الدول على نسبة ٢٥٪ من رأس المال ، تزداد تدريجيا الى ان تصل الى ٥١٪ عام ١٩٨٢ . وتتضمن الاتفاقية نصوصا خاصة بالتعويضات التي ستدفعها الدول المعنية للشركات مقابل المشاركة (٦٦) .

ولكن هذه الاتفاقية قد الغيت لتحل محلها اتفاقيات جديدة بين الدول المنتجة والشركات . ففي الكويت ، وافق مجلس الوزراء الكويتي على اتفاقية مشاركة جديدة في عمليات شركة نفط لكويت المحدودة . وتنص الاتفاقية على أن تكون المشاركة المبدئية بنسبة ٦٠٪ أي أن الحكومة تملك ٦٠٪ من مرافق الانتاج والتكرير والضخ وتسييل الغاز وقد احتسب التعويض لشركتي بريتش بتروليوم وجلف اويل على اساس القيمة الدفترية الصافية وتم الاتفاق على أن تدفع الكويت ما يوازي ١١٢ مليون دولار للتعويض عن ٦٠٪ من الملكية وتسري الاتفاقية لمدة ٥ سنوات ، ويحق للحكومة اعادة النظر فيها عام ١٩٧٩ .

ومن الملفت للنظر انه بينما كانت الاتفاقية الماضية تنص على تعويض قيمته ١٥٠٠ مليون دولار مقابل ملكية ٢٥٪ من العمليات ، وذلك على أساس القيمة الدفترية المعدلة ستدفع الكويت ١١٢ مليون دولار مقابل تملك ٦٠٪ وهذا يعني تخفيض في قيمة موجودات الشركة بنحو ٤١٣ر٣٣ مليون دولار (٦٧) .

وقد وقعت الدول الاخرى بدورها على اتفاقيات مشاركة مماثلة مع شركات النفط الاجنبية . فقامت قطر بتوقيع اتفاقية مشاركة بنسبة ٦٠٪ في عمليات شركة النفط في اراضيها ، على غرار اتفاقية الكويت السابقة .

كما أن السعودية وقعت مع الشركات الام لارامكو اتفاق مشاركة مرحلي على النمط الكويتي . ويحل هذا الاتفاق محل اتفاقية مشاركة ١٩٧٢ (٦٨) .

والواقع أن صيغة المشاركة ان هي الا محاولة لتطويق شعارات التأميم او بترول العرب للعرب ، الامر الذي تضمن هذه الاتفاقيات معه تأمين استمرار تدفق البترول العربي الى اسواق الاستهلاك في الدول الصناعية وتسمح هذه الاتفاقيات للاحتكارات الكبرى وخاصة في امريكا بتدعيم مركزها في البلدان المنتجة ، واتاحة مداخيل كبيرة لها هي في امس الحاجة اليها في البحث عن مصادر اخرى للطاقة (٦٩) .

كما ان المشاركة قد خلقت نظاما مزدوجا لاسعار النفط .

(١) نفط الشركات (٤٠٪) الذي لا يزال ينتج على الاساس التقليدي للكلفة المدفوعة للضريبة (حوالي ٧ر١٣٥) دولار للبرميل الواحد من النفط السعودي الخفيف .

(٢) نفط الدول المنتجة (٦٠٪) ، الذي كانت تبيعه بشكل عام بنسبة

٩٣٪ من السعر المعلن (١٠٫٨٣٥ دولار) للبرميل من ذات النفط السابق .

ومعروف انه حول نظام السعرين هذا جرت جميع النزاعات حول الاسعار في عام ١٩٧٤ . وتذهب الدول المصدرة للنفط على حق ان سعر النفط الذي تملكه الحكومة هو الذي يمثل الان السعر الحقيقي في السوق بالنسبة للمشترين الجدد ، وان الشركات التي بلغ متوسط التكاليف التي تتكبدها اقل من هذا السعر بما يتراوح بين ١٫٥ — ٢ دولار في البرميل بسبب رخص حصتها من النفط ، كانت تحصل على هذا الفارق كربح .

والواقع ان المشاركة بشكلها الحالي هي مرحلة انتقال نحو تملك الدول المصدرة للنفط لكامل حصص شركات النفط العالمية . وما زال الطريق طويلا حتى تقطع هذه الدول روابط الاستغلال التي تجمعها مع الرأسمالية العالمية .

(ج) — الاثار المباشرة لارتفاع الاسعار على الدول النامية :

تاثرت الدول النامية تأثرا كبيرا من زيادة اسعار البترول ، واذا اضيف ذلك الى الزيادة في اسعار كافة السلع الاخرى التي تستوردها الدول النامية فاننا ندرك مدى الاضرار التي لحقت باقتصاد هذه الدول . وتجيء هذه الزيادات في الوقت الذي يطالب فيه العرب الدول النامية بمزيد من التأييد للقضية العربية . وتفيد التقديرات ان بلدا كالهند قد دفع ٢٠٠ مليون دولار عام ١٩٧٢ في حين انها دفعت ١٠٠ مليون دولار عام ١٩٧٤ .

والواقع ان اتباع نظام مزدوج للتسعير ، بحيث يباع النفط للدول النامية بأسعار اقل من الاسعار التي تدفعها الدول الصناعية المستوردة ، من شأنه ان يخفف العبء الذي تتحمله هذه الدول .

كما ان توظيفات الدول المصدرة للنفط في الدول النامية لا تزال تمثل اهمية ضئيلة اذا ما قيست بالتوظيفات في الدول الصناعية . فعلى حين بلغت الثانية ٤٥ مليار دولار خلال عام ١٩٧٤ ، فانها بلغت خلال نفس العام ١٠ مليارات دولار منها خمسة مليارات وظفت في الدول العربية المستهلكة للنفط ، وخمسة مليارات قامت الدول المصدرة بتقديمها للبلدان النامية غير العربية بشكل قروض او مساعدات ، بشكل مباشر او عن طريق المنظمات الدولية المتخصصة (٧٠) .

اما المساعدات المباشرة فتتم عن طريق المساعدات الثنائية ، التي تقدمها اية دولة منتجة لاية دولة نامية . ولكن هناك عدة منظمات دولية تقوم باقراض الدول النامية من اموال الدول المصدرة . ومن

بين هذه المنظمات ، صندوق النقد الدولي ، البنك العربي للتنميه والصندوق العربي لتقديم المساعدة الى الدول العربية .

شركات الكارتل النفطي :

تظهر شركات النفط كما هو واضح في سوقين : سوق او اسواق تشتري منها عناصر الانتاج،من قوة عمل والاتومواد اولية وغيرها محاولة الحصول عليها بأقل تكلفة ممكنة . وسوق اخر هو سوق السلعة التي تبيعها ، والتي تحاول فيه الحصول على اكبر ايراد ممكن ، وهي تحاول دائما تحقيق اكبر فرق بين ما يحققه سلوكها في السوقين (الانفاق في سوق عناصر الانتاج ، والايراد في سوق السلعة التي تبيعها) . هذا وغالبا ما يحسب الربح على اساس انه الفرق بين مجمل الدخل من ناحية وجميع كلف التشغيل مع الفوائد على راس المال من ناحية اخرى . ومع ذلك فان الفرق بين مجمل الدخل وجميع كلف التشغيل مع الفوائد على راس المال في صناعة نفط الشرق الاوسط بالغ جدا . ولهذا لا يمكن ان يعزى ذلك الفرق الى « ارباح معقولة » فقط (٧١) . والواقع أن الشركات تلجأ الى زيادة اسعار النفط للمستهلك في الغرب بنسب تفوق الزيادات في الضرائب الواجبة الاداء لحكومات الدول المنتجة فعلى حين لم تزد الضريبة لحكومات الدول المنتجة عن سنت واحد في غالون البنزين عام ١٩٧٠ ، فان الشركات قد زادت سعره بمعدل سنتين في الولايات المتحدة وثمانية سنتات في بريطانيا و ١٣ سنتا في ايطاليا و ٤ سنتات في اليابان (٧٢) .

واضح أن الاعباء التي تفرضها شركات النفط على المستهلك للمنتجات النفطية تفوق الزيادة في اسعار النفط الخام . الامر الذي يعني انها تسرق من هؤلاء ملايين الدولارات،هذا فضلا عن أن هذه الزيادة يمكن أن تغطيعلى حساب الارباح الباهظة للشركات في مجال نقل وتكرير وتوزيع البترول وهي أرباح تفوق الارباح التي تتحقق في مرحلة انتاج البترول الخام . ذلك أن الارباح الحقيقية (الاقتصادية) للشركات (الفرق بين مجموع التكاليف والمداخيل) لا تتحقق في مرحلة بعينها من العمليات المتكاملة وانما من كامل العمليات . ومعنى ذلك أن سيطرة شركات النفط على اسواق تؤهلها لفرض الاسعار التي تقررها .

ولذا فان اسعار البيع للدول المستهلكة تسمح للكارتل ليس فقط بتغطية الزيادة في عائدات الدول المنتجة بل ويجني زيدا من الارباح التي يستخدمها في مشاريعه الهادفة الى الوصول الى مواد بديلة للنفط . ذلك أن شركات النفط تجني ارباحا في جميع الميادين . فهي من ناحية تسيطر على انتاج الفحم

والطاقة النووية وانتاج الزيت من حجر السجيل ومن رمال القار فضلا عن انتاج الغاز الطبيعي (٧٣) كما انها تسيطر على عدد كبير من المؤسسات الصناعية الغربية غير النفطية ، كالصناعات البتروكيميائية والاجهـــزة الالكترونية والسيارات .. الخ .

ويلاحظ انه من بين خمسة عشر اتحادا صناعيا يبلغ رأس مال كل منهما اكثر من ٥ مليارات دولار هناك ثمانية اتحادات نفطية . وقد احتلت ستاندر اويل كومباني اوف نيوجرسي « اكسون حاليا » ورويال دتش شل المكان الاول والثاني بين عمالقة الصناعة بالنسبة لحجم الموجودات . اما بالنسبة الى الارباح فلم يتجاوز هاتين الشركتين سوى احتكار السيارات « جنرال موتورز » .

وبالنسبة للشركات غير الامريكية ، فان اضخم الشركات النفطية التابعة لاوروبا الغربية واليابان لا يقع الا في المرتبة بعد العشرين بـــين الاتحادات الصناعية الضخمة بالنسبة لحجم الموجودات ، اما بالنسبة للارباح فانها لا تجد لها مكانا بين المئة الاولى (٧٤) . ومعنى هـــذا أن احتكارات النفط الامريكية لا تزال تجني اكبر الارباح في جميع الميادين وانها لا تكتفي بثمن الانتاج Production Price, Prix De Production اي ثمـــن التكلفة او ما تكلفه السلعة بالنسبة للاحتكار مضافا اليه متوسط معدلات الربح في النشاطات الانتاجية المختلفة . وقد وصلت ارباح احتكارات النفط الامريكية على رأس المال المستثمر في الشرق الاوسط ١٢٥٪ عام ١٩٧١ في حين ان الرقم المقابل في الصناعة النفطية في امريكا نفسها لعام ١٩٧٢ كان ٨٫٧٪ فقط وتسيطر ذات الاحتكارات على ٣٠٪ من السوق النفطي في اوروبا الغربية وعلى ٥٠٪ منه في اليابان (٧٥) .

وبالنسبة للمستويات الحالية للاسعار ، فانها لم تكن على حساب شركات النفط ، بل انها تتطابق تماما مع مصالحها الذاتية في تحقيق اكبر قدر ممكن من الربح ، وتدليلا على ذلك فان المعلق الامريكي جاك اندرسن يقول ان شركة ارامكو هي التي شجعت السعودية على زيادة اسعار النفط الخام وذلك لان الزيادة في اسعار النفط الخام من شأنها زيادة دخل وأرباح الشركة (٧٦) .

ويمثل الجدول التالي الذي ظهر في دراسة تم نشرها من مصرف « فيرست ناشيونال سيتي» في نشرته الفصلية المسماة «مذكرة الطاقة» مقارنة لانتاج وأرباح ودخل الشركات السبع الرئيسية★ في نصف الكرة الشرقي والغربي . كما ويبين الجدول القيمة الصافية والمردود على القيمة الصافية لنفس المجموعة مـــن الشركات (٧٧) .

الانتاج الاجمالي (بملايين البراميل يوميا)	١٩٦٢	١٩٦٧	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢
نصف الكرة الغربي	١٢٤٣	١٤٨٣	١٥٦٥	١٥٣٦	١٤٩٤
نصف الكرة الشرقي	٢٣١٠	٢٧١٩	٥٧١١	٦٥٦٣	٧٠٥٨
الارباح الصافية (بملايين الدولارات)					
نصف الكرة الغربي	٥٨٨	٧٨٥	٨٢٥	١٠٠٢	٧٦٩
نصف الكرة الشرقي	١٢٢٧	١٤٥١	١٩١٧	٢٢٣٦	١٩٩٥
القيمة الصافية في أول السنة (بملايين الدولارات)					
نصف الكرة الغربي	٥٠٧٨	٥٩٢٣	٥٩٦٦	٦٢٧٤	٧٢١٠
نصف الكرة الشرقي	٩٣٥٣	١٣٥٤٢	١٦٢٤٩	١٧٣٧٠	١٩٨٨٢
المردود على القيمة الصافية (بالنسبة المئوية)					
نصف الكرة الغربي	١١ر٦	١٣ر٣	١٣ر٨	١٦ر٠	١٠ر٧
نصف الكرة الشرقي	١٣ر١	١٠ر٧	١١ر٨	١٢ر٩	١٠ر٠
الدخل في البرميل (بالسنتات)					
نصف الكرة الغربي	٤٧ر٣	٥٢ر٩	٥٢ر٧	٦٥ر٢	٥١ر٥
نصف الكرة الشرقي	٥٣ر١	٣٧ر٠	٣٣ر٦	٣٤ر١	٢٨ر٣

★ اكسون وموبيل وستاندر كاليفورنيا وغلف اويل وتكساكو ورويال دانش/شل وبريتش بتروليوم ، وتشير دراسة نشرتها أويل اند غازجورنال ان ربح ٢٥ شركة نفطية تراجعت بنسبة ٢ر٠٪ بالقياس الى سنة ١٩٧١ (٦ر٢ مليار دولار) غير ان أرباح الشركات الكبرى قد زادت كما يلي : (٧٨) .

الشركة	١٩٧٢	١٩٧١	التغيير المئوي
	بملايين	الدولارات	
اكسون	١٥٣٠	١٥١٦ر٥	+٩ر٠
تكساكو	٨٨٩	٩٠٣ر٨	-١ر٦
موبيل	٥٧٤ر١	٥٤٠ر٨	+٦ر٢
ستاندرد كاليفورنيا	٥٤٧ر١	٥١١	+٧ر٠
ستاندردانديانا	٣٧٤	٣٤٠ر٦	+١٠ر٠

ولكن الشركات حققت ارباحا خيالية عام ١٩٧٣ . فقد قدم وزير المال الامريكي الى احدى لجان الكونغرس معلومات تفيد أن أرباح ٢٢ شركة امريكية في ١٩٧٣ هي أعلى أرباح سجلتها منذ ١١ سنة وذلك من حيث نسبة المردود على رأس المال المستثمر . وقد سجلت مجموعة الشركات الرئيسية أكبر تقدم في الارباح وذلك يرجع الى الزيادات الضخمة في ارباح عملياتها خارج الولايات المتحدة فصلا عما سجلته من زيادات محترمة داخل الولايات المتحدة (٧٩) .

وتقرب الاحصائية السابقة من الاحصائية التالية (٨٠)

أرباح شركات النفط الكبرى بملايين الدولارات

الشركة	الارباح الصافية ١٩٧٣	الزيادة المئوية بالقياس الى ١٩٧٢	الفصل الاول من ١٩٧٤ بالقياس من ١٩٧٣	الفصل الثاني من ١٩٧٤ بالقياس الى نفس الفصل الاول من ١٩٧٣
اكسون	٢٤٤٠	٪٥٩ر٣	٪٣٩	٪٧٠
موبيل	٨٤٢ر٨	٪٤٦ر٨	٪٦٦	٪٦٥
تكساسكو	١٢٩٢ر٤	٪٤٥ر٤	٪١٢٣	٪١١١
غلف	٧٦٠	٪٧٩ر١٠	٪٧١	٪١٢٧
انديانا	٥١١ر٢	٪٣٦ر٤	٪٨١	٪٦٩
كاليفورنيا	٨٤٣ر٦	٪٥٤ر٢	٪٩٢	٪١٢٧

وتشير احصائية اللجنة المختصة بدراسة الشركات المتعددة الجنسية ، والتابعة للجنة الشؤون الخارجية لمجلس الشيوخ الامريكي ، أن الارباح الصافية لمجموعة أرامكو (٨١) في عام ١٩٧٣ قد بلغت ٣٢٠٠ مليون دولار ، وسجل ذلك الربح على ايرادات مقدارها ٨٧٠٠ مليون دولار . وكانت أرباح المجموعة عام ١٩٧٢ تساوي ١٧٠٠ مليون دولار وايراداتها ٤٦٠٠ مليون دولار . وأعلنت اللجنة أن الارباح التي وزعتها أرامكو على الشركات الامريكية المالكة لنسبة ٧٥٪ منها قد بلغت ٢٥٩٢ر٢ مليون دولار مقابل ١٥٦٦ر٣ مليون دولار سنة ١٩٧٢ و ٨١٠ر٥ مليون دولار عام ١٩٧١ .

ونتيجة لارتفاع أرباح الشركات فقد شنت الاوساط الغربية نفسها هجوما شديدا ومركزا عليها . فالمكتب الفدرالي الامريكي للطاقة أعلن أن بعض الشركات كانت تتلجأ الى حيل ذكية كأن تشتري النفط أو المنتجات من الشركات الخارجية التابعة لها ، بأسعار باهظة جدا ، ثم تسجله في دفاترها بتلك الاسعار العالية لتبرر رفع أسعارها في الولايات المتحدة . وما ينتج عن هذا النوع من العمليات هو أن الفروع الخارجية لشركات النفط تسجل أرباحا عالية بينما يتراءى لاولئك الذين يدرسون دفاتر الشركات الامريكية أن أرباحها لم تتقدم (٨٢) .

كما أعلن السناتور الامريكي فرانك تشيرتش رئيس اللجنة المختصة بدراسة أوضاع الشركات المتعددة الجنسية ، وهي لجنة متفرعة عن لجنة الشؤون الخارجية لمجلس الشيوخ الامريكي ان شركات النفط الدولية تتواطأ مع دول الاوبك لكي يحصل الطرفان على أكبر قدر ممكن من الارباح (٨٣) .

ويقدر الخبراء الاقتصاديون للاوبك أن الشركات تجني حاليا ربحا مقداره ٤ دولار للبرميل ، بينما يكفي معدل ٥٠ سنتا في البرميل ليعطي هذه الشركات مردودا مقبولا على استثماراتها . كما ان شاه ايران قد أعلن أنه يكفي ٥٥ سنتا في كل برميل للشركات في حين أنها حققت ٤ــ٥ر٤ دولار في البرميل .

وفي فرنسا شن البرلمان الفرنسي هجوما على شركة البترول الفرنسية اثر اعلانها عن ارتفاع أرباحها في النصف الاول من سنة ١٩٧٤ الى أربعة أضعاف مستواها في الفترة المماثلة من عام ١٩٧٣ (٨٤) .

والواقع ان الشركات قد حققت أرباحا خيالية عام ١٩٧٤ . اذ تفيد احد الاحصائيات (٨٥) ان أرباح شركة موبيل عام ١٩٧٤ كانت مليار دولار أو ٢١ر١٠ دولار للسهم الواحد مقابل ٣ر٨٤٩ مليون دولار أو ٣٤ر٨ دولار للسهم لواحد سنة ١٩٧٣ ووصلت عائداتها الى ٤ر٢٠ مليار دولار عام ١٩٧٤ مقابل ١٢ر مليار دولار لعام ١٩٧٣ .

أما أرباح تكساكو الصافية فكانت عام ١٩٧٤ ، ٦ر١ مليار دولار أو ٨١ر٥ دولار للسهم الواحد مقابل ٣ر١ مليار دولار أو ٧٥ر٤ دولار للسهم في عام ١٩٧٣ ووصلت عائداتها الى ٩ر٢٣ مليار دولار مقابل ٨ر١١ مليار دولار عام ١٩٧٣ .

أما شركة اكسون فقد أعلن رئيسها في ٢٨ كانون ثاني (يناير) ١٩٧٥ أمام المؤتمر السادس والخمسين للمصارف الائتمانية الوطنية لرابطة المصارف الامريكية أن شركته ربحت ١ر٣ مليار دولار عام ١٩٧٤ اي بزيادة ٥ر٢٨٪ عن ١٩٧٣ (٨٦) .

أما شركة ستاندرد اويل أوف كاليفورنيا ، فقد وصلت أرباحها الصافية عام ١٩٧٤ الى ٩٧٠ مليون دولار أو ٧١ر٥ دولار للسهم الواحد مقابل ٨٤٤ مليون دولار أو ٩٧ر٤ دولار للسهم في عام ١٩٧٣ . أما عائداتها فقد ارتفعت الى ١٨ر٨ مليار دولار عام ١٩٧٤ مقابل ٩ر٨ مليار دولار سنة ١٩٧٣ .

ويلاحظ ان نظام السعرين الذي ساد خلال عام ١٩٧٤ قد يسر لشركات النفط أرباحا خيالية (٨٧) . ذلك أن مجموع الارباح المعلنة للشركات البترولية الامريكية (اكسون ، غلف ، موبيل سوكال ، تكساكو) قد بلغ بملايين دولارات ٣ر٣٩٨٩ عام ١٩٧٢ و٤ر٦٢٢٨ عام ١٩٧٣ و ٤ر٧٨٠١ عام ١٩٧٤. معنى ذلك ان الزيادة المئوية في الربح لعام ١٩٧٣ بالقياس لعام ١٩٧٢ قد بلغت ٥٦ر١ في حين أن الزيادة المئوية لعام ١٩٧٤ بالقياس لعام ١٩٧٣ قد وصلت الى ٣ر٢٥ كما أن أرباح احدى عشرة شركة مستقلة قد بلغت بملايين

الدولارات في الاعوام ١٩٧٢ ، ١٩٧٣ ، ١٩٧٤ على التوالـــي ٧ر٥٧١٤ ، ٩ر٨٨٣٤ ، ٣ر١٢١٤٧ . ومعنى ذلك أن الزيادة المئوية في الربح لعام ١٩٧٣ بالقياس لعام ١٩٧٢ قد بلغت ٦ر٥١ في حين أن الزيادة المئوية لعام ١٩٧٤ بالقياس لعام ١٩٧٣ قد وصلت الى ١ر٦٦ .

خاتمـــــة :

حقق النظام الحالي لصناعة النفط اقصى اشباع للحاجات عند المستهلك وخاصة الامريكي . كما انه حقق اقصى ربح نقدي بالنسبة لشركات الكارتـــل النفطي وخاصة الامريكية منها ، ومعنى ذلك أن هذا النظام قد غذى ولا يزال مراكز الراسمالية العالمية .

أما الدول المصدرة للخام فهي لا تزال متخلفة بالقياس لما وصلت اليـــه اقتصاديات اخرى عن طريق التطور الراسمالي ومن باب اولى عن طريق التطور الاشتراكي .

ان مبدأ حرية التجارة بين الدول المصدرة والمستهلكة للبترول لم يكن من صالح الدول المصدرة .

وأن الاقطار العربية لا تزال في حالة فقر وبؤس رغم أنها اغنى منطقة في العالم ، انها على حد قول الشاعر :

كالعيس في البيداء يقتلها الظما والماء فوق ظهورها محمول

ولذا فاننا نرى أن تأميم الثروات النفطية وانهاء التبعية للكارتل النفطـــي وللراسمال الاحتكاري هو الحل الامثل لمشاكل التخلف التي لم تكد الـــدول المصدرة للنفط بالشروع في معالجتها . وفي انتظار السيطرة الكاملة على صناعـــة النفط فاننا نرى أن من حق الدول المصدرة للنفط ، بطبيعة الحال مضاعفـــة أرباحها ، عن طريق زيادة الاسعار .

ولكنه من غير المنطقي ان تساعد هذه الدول في نفس الوقت على زيادة ارباح الشركات الكولونيالية لا كنتيجة لاي زيادة في الكفاية او القدرة الانتاجية بل نتيجة لرفع الاسعار المعلنة للبترول من جانب هذه الدول ، والواقع أن الزيادات الاخيرة للبترول قد جرت بشكل سريع ومفاجيء يصب في نهاية الامر في قنوات الاستراتيجية الامريكية .

ان مستوى اسعار النفط الحالية ما يزال اقل بكثير من كلفة انتاج موارد الطاقة البديلة وعلى الدول المستهلكة ان تلجأ الى تخفيف الضرائب على منتجات البترول قبل ان تطلب من الدول المستهلكة تخفيض اسعار النفط الخام .

كما ان الدول المصدرة للبترول مدعوة الى الوصول بالانتاج البترولي الى مستوى طلب الدول المستهلكة له ، وذلك ان وجود فائض في عرض البترول الخام يؤدي الى تدني الاسعار الامر الذي يتطلب سيطرة الدول المنتجة علـــى العرض من أجل عدم نزول الاسعار عن مستوياتها الحالية ، بل من الافضل

للدول المصدرة أن تخفض انتاجها الى الحد الذي يكفي حاجتها من النقـــد الاجنبي .

ولعل الاستثمارات المحلية كفيلة بالتحـــرر من التبعية الاقتصادية والسياسية التي تعيشها هذه الدول وبتحقيق التقدم الاجتماعي لشعوبها، أما استثمار العرب لاموالهم فلا يعني الا مزيدا من الارتباط بالاقتصاد الراسمالي العالمي ، كما أن من حق الدول المصدرة للبترول أن تربط أسعار بترولها بأسعار السلع المصنوعة والخدمات التقنية التي تشتريها من الدول الصناعية (٨٨) .

واخيرا فان من الاجدى لها أن تكف عن ربط البترول بعملية حسابية تضر بقوتها الشرائيـــة .

لقد تفكك النظام الاستعماري في شكله القديم على يد حركات التحـــرير الوطنية ولا يزال على الدول النامية مهمة تصفية النظام الاستعماري في شكله الحديث عن طريق التحرر من التبعية الاقتصادية والسياسية . ولن يتسنى ذلك بدون القطع الكامل مع شركات الكارتل والاستعاضة عن العلاقات بـــين الدول المصدرة وهذه الشركات بعلاقات مباشـــرة بين الدول المصـــدرة والمستهلكة (٨٩) .

الهوامش والمصادر

(١) عالم النفط ، المجلد السادس ، عدد ١٠ ، ١٩٧٣/١٠/٢٠ .

(٢) عالم النفط ، المجلد السادس ، عدد ١١ ، ٢٧ تشرين أول (اكتوبر) ١٩٧٣ .

(٣) عالم النفط ، المجلد ٦ ، عدد ١١ ، ١٩٧٣/١٠/٢٧ .

(٤) عالم النفط ، المجلد السادس ، عدد ١٢ ، ١٩٧٣/١١/٣ .

(٥) قرر وزراء النفط العرب في الكويت بأن يكون مجموع تخفيض الانتاج من كل دولة عربية منفذة للقرار هو ٢٥٪ من انتاج شهر سبتمبر ، داخلا فيها الكميات المخصومة نتيجة قطع البترول عن أمريكا وهولندا ثم يستمر التخفيض بعد ذلك في شهر ديسمبر بنسبة ٥٪ من انتـــاج نوفمبر على أن لا يؤثر أي تخفيض على الكمية التي كانت كل دولة صديقة تستوردها من كل دولة عربية مصدرة للبترول خلال التسعة أشهر الاولى من ١٩٧٣ ، انظر عالم النفط ، المجلد السادس ، عدد ١٣ ، ١٩٧٣/١١/١٠ وقد أعلنت سبعة دول عربية رفـــع حظر الاستيراد عن أمريكا في ١٩٧٤/٣/١٨ ورفضت سوريا وليبيا هذا القرار . أما العراق فلم يكن طرفا في القرار منذ البداية .
عالم النفط ، المجلد السادس ، عدد ٣٢ ، ١٩٧٤/٣/٢٣ .

(٦) وعلى هذا الاساس يكون سعر برميل النفط السعودي الخفيف ذي ال ٣٤ درجة قد تطـــور بالشكل التالي :

قبل اتفاق طهران : ١ر٨٠ دولار
بعد اتفاق طهران : ٢ر١٨٠ دولار
بعد توقيع اتفاقية جنيف الاولى (١٩٧٢/١/٢٠) : ٢ر٤٧٩ دولار
في ١٩٧٣/١/١ : ٢ر٥٩١ دولار

بعد توقيع اتفاقية جنيف الثانية في (١٩٧٣/٦/١) : ٢٫٨٩٨ دولار

بعد أول اعلان للاسعار من جانب حكومات الخليج فقط (١٩٧٣/١٠/١٦): ١١٩٫٥ دولار

في بداية عام ١٩٧٤ : (١١٫٦٥١) دولار .

أما عائدات حكومات الخليج في البرميل ، الذي أصبح بعد اتفاقية طهران مكونا من أتاوة منفقة بنسبة ١٢٫٥٪ من السعر المعلن بالاضافة الى ضريبة دخل تساوي ٥٥٪ من الفارق بين السعر المعلن والنفقات المؤلفة من الاتاوة وتكاليف الانتاج ، فقد تطور بالشكل التالي :

قبل اتفاق طهران : ٠٫٩٨٩ دولار

بعد اتفاق طهران : ١٫٢٦١ دولار

بعد توقيع اتفاقية جنيف الاولى : ١٫٤٤٨ دولار

في ١٩٧٣/١/١ : ١٫٥١٦ دولار

بعد توقيع اتفاقية جنيف الثانية : ١٫٧٠٢ دولار

بعد أول اعلان للاسعار من جانب حكومات الخليج فقط : ٣٫٠٤٨ دولار

وفي بداية عام ١٩٧٤ : ٧٫٠٠٨ دولار

انظر عالم النفط ، المجلد السادس ، عدد ٢١ ، ١٩٧٤/٢/٢٥ .

(٧) عالم النفط ، مجلد ٦ ، عدد ٢١٠ ، ١٩٧٤/١/٥ .

(٨) عالم النفط ، مجلد ٦ ، عدد ٢٢ ، ١٩٧٤/١/٢٢ .

(٩) عالم النفط ، المجلد ٦ ، عدد ٣٢ ، ١٩٧٤/٣/٢٣ .

(١٠) عالم النفط ، المجلد ٦ ، عدد ٤٥ ، ١٩٧٤/٦/٢٢ .

(١١) عالم النفط ، مجلد ٧ ، عدد ٧ ، ١٩٧٤/٩/٢٩ .

(١٢) هذا هو الموقف العراقي من قرار الاوبك . عالم النفط ، مجلد ٧ ، عدد ٦ ، ١٩٧٤/٩/٢١ .

(١٣) عالم النفط ، مجلد ٦ ، عدد ٢١ ، ١٩٧٤/١/٥ .

(١٤) عالم النفط ، مجلد ٦ ، عدد ٢٠، ١٩٧٣/١٢/٢٩ .

(١٥) عالم النفط ، مجلد ٧ ، عدد ٢ ، ١٩٧٤/٨/٢٤ .

(١٦) عالم النفط ، مجلد ٦ ، عدد ٢١ ، ١٩٧٤/١/٥ .

(١٧) عالم النفط ، المجلد السابع ، عدد ٤ ، ١٩٧٤/٩/٧ .

(١٨) عالم النفط ، المجلد السابع ، عدد ٩ ، ١٩٧٤/١٠/١٢ .

(١٩) جريدة القبس الكويتية ، ١٩٧٥/٢/١٥ .

(٢٠) د. نقولا سركيس ، البترول والمواد الاولية والتنمية ، مجلة البترول والغاز العربي السنة الخامسة ، العدد ١٤ (آذار) ١٩٧٥ ، ص ٧ .

(٢١) نفس المرجع ، ص ٢٢ .

(٢٢) عالم النفط ، المجلد السادس ، عدد ١١ ، ٢٧ تشرين أول (اكتوبر) ١٩٧٣ .

(٢٣) عالم النفط ، المجلد السابع ، العدد ٣١ ، ١٩٧٥/٣/١٥ .

(٢٤) Bullit in del'opic, September, 1969

وقد نشرت هذه الدراسة في جريدة المجاهد الجزائرية في ٢ تموز (يوليو) ١٩٧٠ ، وفي مجلة البترول والغاز العربي P. G. A. الجزء الحادي عشر ، رقم ٣٢ ، ١٦ تموز (يوليو) ١٩٧٠ ، ص ١٩ .

(٢٥) د. نقولا سركيس ، أزمة الطاقة وتحدي التنمية الاقتصادية في الدول العربية ، مجلة البترول والغاز العربي ، السنة التاسعة ، عدد ١٤ آذار ١٩٧٥ ، ص ١٨

(٢٦) حربي محمد ، المرجع السابق ، ص ٥٥ .

(٢٧) عالم النفط ، المجلد السادس ، عدد ٣٩ ، ١١ أيار (مايو) ١٩٧٤ .

(٢٨) شوفالييه ، المرجع السابق ، ص ١٥ .

(٢٩) د. نقولا سركيس ، المرجع السابق ، ص ١٨ .

(٣٠) بترولیوم انتلجنيس ويكلي ، ٢ سبتمبر ، ١٩٧١ ، ص ١ .

(٣١) عالم النفط ، المجلد السابع ، عدد ٢ ، ١٩٧٤/٨/٢٤ .

٣٢) عالم النفط ، المجلد السابع ، عدد ٩ ، ١٩٧٣/١٠/١٢ .

٣٣) عالم النفط ، المجلد السابع ، عدد ٣ ، ١٩٧٤/٨/٣١ .

(٣٤) بترولیوم برس سرفيس ، كانون أول (ديسمبر) ١٩٦٧ ، ص ٤٦٢ و « بترولیوم تايمس » ٣٠ تموز (يوليو) ١٩٧٠ ص ٣١ .

(٣٥) عالم النفط ، مجلد ٧ ، عدد ٣ ، ١٩٧٤/٨/٣١ .

(٣٦) عالم النفط ، مجلد ٧ ، عدد ٨، ١٩٧٤/١٠/٥ .

(٣٧) بوريس رانشكوف ، المرجع السابق ، ص ٥٠ .

(٣٨) د. فؤاد مرسي ، المرجع السابق ، ص ٥٩ .

(٣٩) جريدة لوموند ١٩٧٤/٩/٢١ ، ص ٣٤ .

(٤٠) مجلة النفط والغاز العربي ، السنة التاسعة ، عدد ١٤ ، آذار ١٩٧٥ . ص ٢٣ . هذا وسنخصص دراسة خاصة لموضوع استثمار العائدات النفطية .

(٤١) عالم النفط ، مجلد ٧ ، عدد ١٤ ، ١٩٧٤/١١/١٦ م .

(٤٢) د. ابراهيم سعد الدين ، أزمة الطاقة ، الكاتب ، السنة ١٤ ، ديسمبر ١٩٧٤ العدد ١٦٥ ، ص ٧٢ .

(٤٣) د. فؤاد مرسي ، المرجع السابق ، ص ٥٥ .

(٤٤) رسالة الرئيس العراقي احمد حسن البكر الى الرئيس الاميركي نكسون ، انظر حربي محمد المرجع السابق ص ٩٩ .

(٤٥) د. فؤاد مرسي ، المهمة ، مواجهة البروز الراسمالي الكبير ، الطليعة ، السنة ١١ ، مارس ١٩٧٥ ، عدد ٣ . ص ١٩ . انظر كذلك عالم النفط ، مجلد ٧ عدد ٢٣، ١٩٧٥/١/١٨.

(٤٦) والتر ليفي ، عالم النفط ، مجلد ٧ ، عدد ٤ ، ١٩٧٤/٩/٧ .

(٤٧) عالم النفط ، المجلد السادس ، العدد ٥٠ ، ١٩٧٤/٧/٢٧ .

(٤٨) احمد عادل ، التضخم ، الوجه الاخر لووترجيت ، الطليعة ، السنة العاشرة ، سبتمبر ١٩٧٤ ، ص ٣٨ .

(٤٩) والتر ليفي ، عالم النفط ، المجلد ٧ ، عدد ٤، ١٩٧٤/٩/٧ .

(٥٠) عالم النفط، مجلد ٧ ، عدد ٢٢ ، ١٩٧٥/٢/١١ .

(٥١) مجلة البترول والغاز العربي ، السنة التاسعة ، عدد ١٣ ، شباط ١٩٧٥ ، ص ٢٦ . هناك احصائيات أخرى تشير الى نسب أعلى .

(٥٢) والتر ليفي ، عالم النفط ، مجلد ٧ ، عدد ٤ ، ٦ . ١٩٧٤/٩/٢١ .

(٥٣) تشير دراسة منشورة في عالم النفط (مجلد ٧ ، عدد ٢ ، ١٩٧٤/٨/٢٤) الى أن سعر برميل بترول الشرق الاوسط يصبح مشجعا لتطوير موارد الطاقة البديلة في الولايات المتحـــدة ، اذا كان بين ٧ — ٩ دولارات .

(٥٤) عالم النفط ، المجلد ٦ ، عدد ٤٠ ، ١٩٧٤/٥/١٨م .

(٥٥) - Michael Tanzer, The Energy Orists : World Struggle for Power and Wealth, Monthly, Review Press, New York, 1974, P. 133.
- Pierre P & AN, Petrole : Lu troisieme guerre Mondiale, Calmann Levy, Paris, 1974.

وانظر في الدفاع عن هذا الراي

(٥٦) فيكتور بيرلو ، أزمة الطاقة ، الحقائق والاكاذيب ، دراسات اشتراكية ، السنة الثالثة ، عدد ٢ ، شباط (فبراير) ١٩٧٤ . ص ٤٦ .

(٥٧) بوريس راتشكوف ، المرجع السابق ، ص ٥٢ .

(٥٨) نفس المرجع ، ص ١٣٩ ، ١٤٠ .

(٥٩) د. فؤاد مرسي ، المشاركة كأسلوب من اساليب الاستعمار الجديد ، الكاتب ، ديسمبر ١٩٧٤ ، السنة ١٤ ، العدد ١٦٥ ، ص ٥٥ .

(٦٠) Lemonde Diplomatique, Feurier, 1975.

(٦١) تبلغ حاجة الولايات المتحدة الى النفط زهاء ١٦ مليون برميل يوميا منها ٤٫٥ مليون برميل تستورد من الخارج . وتقول التقديرات ان استهلاك النفط في الولايات المتحدة سيصل الى ٢٥ مليون برميل يوميا عند العام ١٩٨٥ وسيكون نصف هذه الكمية او اكثر مستوردا .

(٦٢) عالم النفط ، مجلد ٧ عدد ٨ ، ١٩٧٤/١٠/٥ .

(٦٣) د. ابراهيم سعد الدين ، المرجع السابق ، ص ٦٩ .

(٦٤) والترليفي ، عالم النفط ، مجلد ٧ ، عدد ٤٦ ، ١٩٧٤/٦/٢٩ ، ومجلة الشؤون الخارجية الامريكية عدد تموز (يوليو) ١٩٧٤ .

(٦٥) عالم النفط ، المجلد ٥ ، عدد ٣١ ، ٢١ نيسان ١٩٧٣ .

(٦٦) النص الكامل لهذه الاتفاقية في عالم النفط المجلد ٦ ، عدد ٢٤ ، ١٩٧٣/١/٢٧ .

(٦٧) عالم النفط ، المجلد ٦ ، عدد ٢٥ ، ١٩٧٤/٢/٢ .

(٦٨) عالم النفط ، مجلد ٦ ، عدد ٤٤ ، ١٩٧٤/٦/١٥ .

(٦٩) د. فؤاد مرسي ، المرجع السابق ، ص ٥٥ .

(٧٠) مجلة البترول والغاز العربي ، سنة ٩ ، عدد ١٤ ، آذار ، ١٩٧٥ ، ص ٢٣ .

(٧١) شارلس عيساوي ، المرجع السابق ، ص ٢٠١ .

(٧٢) حربي محمد ، المرجع السابق ، ص ٥٣ ، ٥٤ .

(٧٣) د. ابراهيم سعد الدين ، المرجع السابق ، ص ٧٤ .

(٧٤) بوريس راتشكوف ، المرجع السابق ، ص ١٦١ ، ١٦٢ .

(٧٥) ر. اندريسيان ، النفط والنضال المعادي للامبريالية ، دراسات اشتراكية ، يوليو ، ١٩٧٤ ، ص ٩ .

(٧٦) واشنطن بوست ، ١٠ كانون ثاني (يناير) ١٩٧٤ .

(٧٧) عالم النفط ، مجلد ٦ ، عدد ٧ ، ١٩٧٤/٢/١٦ .

(٧٨) عالم النفط ، مجلد ٥ ، عدد ٢٦ ، ١٠ شباط ، ١٩٧٣ . والعدد ٣١ ، ١٧ آذار ١٩٧٣ .

(٧٩) عالم النفط ، مجلد ٦ ، عدد ٢٧ ، ١٩٧٤/٢/١٦ .

(٨٠) Lemond Diplomatique, Novembre, P. 18

(٨١) شركة أرامكو مملوكة من شركات اكسون ، موبيل ، شفرون ، تكساكو . عالم النفط ، المجلد ٦ ، عدد ٣٣ ، ١٩٧٤/٣/٣٠ .

(٨٢) عالم النفط ، مجلد ٦ ، عدد ٣٤ ، ١٩٧٤/٤/٦ .

(٨٣) عالم النفط ، مجلد ٦ ، عدد ٣٨ ، ١٩٧٤/٥/٤ .

(٨٤) عالم النفط ، مجلد ٧ ، عدد ١٤ ، ١٩٧٤/١١/١٦ .

(٨٥) عالم النفط ، مجلد ٧ ، عدد ٢٥ ، ١٩٧٥/٢/١ .

(٨٦) عالم النفط ، مجلد ٧ ، عدد ٢٦ ، ١٩٧٥/٢/٨ .

(٨٧) مجلة البترول والغاز العربي ، السنة ٩ ، عدد ١٤ ، آذار ١٩٧٥ ص ١٤ .

(٨٨) بيان مؤتمر القمة النفطية ، الجزائر ، ٤ — ١٩٧٥/٣/٦ . عالم النفط ، مجلد ٧ عدد ٣٠ ، ١٩٧٥/٣/٨ .

(٨٩) عارض نائب رئيس شركة ستاندرد أويل أوف كليفورنيا جورج كيلر المفاوضات بين حكومات الدول المنتجة والمستهلكة وأكد على دور الشركات كوسيط بين هذه الحكومات وهو يرى أن الشركات هي وحدها القادرة على التوصل الى اتفاقيات تجارية لا تلعب فيها العوامل السياسية أي دور كبير .
انظر عالم النفط ، المجلد السابع ، عدد ٩ ، ١٢٤/١٥/١٩٧٤ .